جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الماليةو المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي و مر قبة التسيير

أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات.

مقدمة من طرف الطلبين : تحث اشراف الأستاذ:

-طالية فارس -قادري عبد القادر

-عريبي محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	دواح بلقاسم	أ. محاضرأ	مستغانم
مقرر	قادري عبد القادر	أ. محاضرأ	مستغانم
مناقش	بوظراف الجيلالي	أ. محاضرأ	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهـــــداء

عذرا... لقد تبعثرث حروفي حين حاولت جمعها في كلمات فلم أجد من الكلام ما أفي به أناس دعموني حتى أحقق ما كان في حياتي مجرد أحلام، فلكم مني أحلى سلام.

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة نور حياتي.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

و إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من عمل بكد بغية إتمام هذا العمل إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير خاصة من عمل على مساعدتي على إتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيع.

الشـــكـــــر و العرفـــــان

بعد شكر اله عز و جل على كرمه و إحسانه الذي وفقنا في مسارنا الدراسي فلك الحمد و الشكر يا الله، أما بعد:

تتسابق الكلمات و تتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنت،

إليك يا من كان له السبق في ركب العلم و التعليم، إليك يا من أعطيت و لم تنتظر العطاء،

إليك أهدي عبارات الشكر و التقدير،

إليك الأستاذ براهيمي .

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

أشكر كل هؤلاء على مدهم يد العون لي.

عند بحثنا عن كلمات شكر الآخرين، فإن صدق مشاعرنا اتجاه من نشكر لابد أن يسبق حروفنا و ينهي سطورنا ليعبر عن روعة المشاعر النابعة من قلوبنا لهؤلاء.

الفهرس

الاهداء
الشكر و العرفان
الفهرس.
قائمة الجداول
المقدمة العامة.....01
الفصل الأول: عموميات حول التدقيق المحاسبي.....05
المبحث الأول: مدخل للتدقيق المحاسبي.....06
المطلب الأول : مفهوم التدقيق المحاسبي.....06
المطلب الثاني : أنواع التدقيق المحاسبي و فروضه.....09
المطلب الثالث : أهداف و أهمية التدقيق المحاسبي.....14
المبحث الثاني : معايير التدقيق المحاسبي.....16
المطلب الأول : المعايير العامة و الشخصية.....16
المطلب الثاني : معيار العمل الميداني.....20
المطلب الثالث: معيار إعداد التقرير.....23
المبحث الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي.....29
المطلب الأول : التدقيق المحاسبي الداخلي.....29
المطلب الثاني : التدقيق المحاسبي الخارجي.....36
المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.....40
الفصل الثاني..... 42
المبحث الأول: مراجعة حسابات الأصول.....43
المطلب الأول: مراجعة الأصول الثابتة.....44
المطلب الثاني: مراجعة الأصول المتداولة.....51

المبحث الثاني: مراجعة الخصوم.....59
المطلب الأول: مراجعة الأموال المملوكة.....59
المطلب الثاني: مراجعة الديون طويلة وقصيرة الأجل.....64
المبحث الثالث: مراجعة حسابات التسيير.....67
المطلب الأول: مراجعة الإيرادات.....67
المطلب الثاني: مراجعة المصروفات.....70
قائمة المراجع.....77
الملخص

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي	07
02	جدول يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها	27
03	مخطط التدقيق الداخلي	32
04	مقارنة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي	39

المقدمة العامـــــة

تعرف المؤسسات الاقتصادية تطورات مستمرة وعميقة في الحقبة الأخيرة نتيجة الثورة الصناعية والتنوع في أنشطتها وانتشار شركات الأموال وتعددها وتعقدها، واتساع حجمها وانتشارها جغرافيا وضخامة الوسائل المادية والبشرية المستعملة، فلمسايرة هذه التطورات عليها إتباع سياسات مسطرة بغية الوصول إلى أهدافها المرسومة لكنها قد تواجه عقبات داخلية وخارجية في ظل محيط مليء بالأخطار تتعدد فيه العوامل والعمليات المنجزة وتكثر المعلومات المتدفقة مما قد ينجم عنها انحرافات التسيير المختلفة من تنظيم، توجيه، رقابة، تخطيط.

إن أي مؤسسة اقتصادية معاصرة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو سريعة مع الحرص على البقاء والاستمرارية، لكن نظرا للتطور في شكل المؤسسة وتعدد أصنافها أملي على بعضها فصل الملكية عن التسيير والذي نتج عنه سعي الملاك والمساهمين إلى ضمان تحقيق الربح، وسعي المسيرين إلى استمرارية نشاط المؤسسة الذي يتأتى عن طريق فرض رقابة إجرائية على جميع العمليات، وتمكننا مراجعة القوائم المالية من معرفة وإعطاء صورة صادقة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وحتى نحصل على هذه النتيجة لابد من المتابعة الجيدة لأداء المهام ومدى كفاية هذا الأداء والتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات المسطرة وكذا التأكد من صحة البيانات، بالإضافة إلى هذه الحاجات الداخلية للتدقيق المحاسبي هناك متطلبات أخرى من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من بنوك، إدارة الضرائب، نقابات العمال،..... الخ.

بالرغم من أن جذور عملية التدقيق المحاسبي تعود بأغراضها الرقابية إلى عصور الحضارات الأولى، فإن مهنة التدقيق قد تطورت في الحقبة الأخيرة تطورا عميقا وواسعا في مسار موازٍ لتطور المحاسبة، إذ أن نظام المحاسبة هدفه توفير المعلومات الاقتصادية لتكون نقطة بداية التدقيق المحاسبي الذي يتولى عملية فحص البيانات، الحسابات، المستندات، للتأكد من صحتها ومدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي والوضعية الحقيقية للمؤسسة، والتأكيد على صحة ومصداقية المعلومات المقرر عنها من قبل المراجع.

فالتدقيق بمثابة العين الساهرة على كل ما يتعلق بالمؤسسة سعيا لتحقيق أهدافها وسياستها المتبعة، إذ تعطي له أهمية كبيرة لذا يجب القيام بمهمة التدقيق والرقابة من طرف أشخاص مؤهلين وذويكفاءات علمية، واستقلالية تامة عن المؤسسة وهذا ما نقصد به الحياد، حيث يطمئن الجهات المستخدمة للقوائم المالية عن طريق التقارير التي يحررونها والتي تتصف بالمصداقية والموضوعية كونها الأساس الذي يعتمد عليه مستخدم القوائم المالية في اتخاذ قرارات تتصف بالرشادة والصواب.

بناء على ما سبق سوف نتطرق في بحثنا إلى موضوع أهمية التدقيق ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات.

وبناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة التدقيق في ترشيد القرارات ؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب منا البحث والإجابة على بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم استغلال نتائج التدقيق من طرف متخذي القرار؟
- كيف يساهم التدقيق في ترشيد القرارات؟
- ما مدى تأثير تقرير التدقيق على الأطراف الخارجية؟
- ماهو واقع المراجعة في الجزائر؟ فرضيات الموضوع؟

فرضيات الموضوع :

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر، بالإمكان الإنطلاق من الفرضيات التالية:

- المؤسسة التي تعتمد على الرقابة الداخلية دون مراجعة الحسابات محكوم عليها بالزوال
- من أجل اتخاذ قرارات تتسم بالرشادة لابد من مراجعة الحسابات.
- لم يعطى لهذه المهنة قيمتها الحقيقية في الجزائر.
- إن تقرير المراجع يعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

- اتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة الطلب على التدقيق المحاسبي؛
- الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق من خلال مساهمته في استمرارية نشاط المؤسسة من دورة لأخرى؛
- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل قصور مهنة التدقيق في الجزائر؛
- توسيعا لمعارفنا وذلك لإمكانية تطبيقه في الحياة العملية المستقبلية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية بحثنا في الأهمية البالغة التي يحضى بها التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات و هذا من خلال ارتباطه بتحقيق الأهداف رغم اختلافها من مؤسسة إلى أخرى، وكذلك من خلال الخدمة التي يسديها لمستخدمي القوائم المالية ، باعتباره الضرورة الحتمية التي لا مناص منها كونه البوصلة التي تقوم مسار المؤسسة.

أهداف الموضوع:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق، ومعرفة أهم التغيرات الاقتصادية التي يفرزها التدقيق؛
- التعرف على أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق وأهم السياسات المتبعة من طرف المدققين؛

- محاولة إبراز الفائدة التي تعود على المؤسسات جراء القيام بالتدقيق وكيف يساهم في ترشيد القرارات؛
- مقارنة المعلومات النظرية بما هو مطابق فعلا.

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها استخدمنا خليط من المناهج وذلك بتبني المنهج الاستدلالي بالطريقة الاستقرائية الاستنباطية، فاعتمدنا الأداة التاريخية من خلال سرد التطورات التاريخية التي شاهدتها مهنة التدقيق المحاسبي فضلا عن مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق،كما اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال المفاهيم والأنواع وطرق التدقيق وكذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في باقي الأطوار النظرية للبحث من خلال تحليل مختلف الجداول والفروق المتواجدة في هذه الجداول، بالإضافة للدراسة التطبيقية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** التعرض إلى التدقيق ومراجعة الحسابات في المؤسسة الجزائرية.
- **الحدود الزمنية :** شملت هذه الدراسة أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق المحاسبي، مع التركيز على الفترة التي تزامنت مع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وهي الفترة التي عرفت فيها المهنة تغيرات ملموسة في الجزائر من بداية التسعينات إلى غايةسنة 2013

تقسيم البحث

لقد حاولنا تسليط الضوء على أهمية التدقيق المحاسبي كوسيلة من وسائل ترشيد القرارات و ذلك بإعطاء مفاهيم تم إسقاطها على الواقع عن طريق تقديم دراسة تطبيقية وعليه قسمنا بحثنا إلى فصل تمهيدي وفصلين رئيسيين:

- **الفصل الأول:** هو فصل تمهيدي قدمنا فيه عموميات والإطار الفكري شمل : ماهية التدقيق ومعاييره، بالإضافة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به.
- **الفصل الثاني:**عالج كيفية مراجعة الحسابات انطلاقا من مراجعة حسابات الأصول و الخصوم ثم حسابات التسيير

الفصل الاول

عموميات حول

التدقيق المحاسبي

مقدمةالفصل:

يعتبر التدقيق المحاسبي ميدان واسع شهد تطورا كبيرا و بشكل ملحوظ و متواصل أدى به أن يحتل أهمية بالغة في إتخاذ القرارات لذلك حاولنا أن نسلط الضوء على بعض العموميات و المفاهيم المتعارف عليها و ذلك من أجل تحديد الإطار العام للموضوع الكلي ، و في ظل ظهور الشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات لسد الحاجات الإنسانية من منتجات إستهلاكية القابلة للتطور و للحفاظ على أموال المؤسسات من كل أشكال النصب والإحتيال وجب الإعتماد على وظيفة أو مهنة ، الغرض منها اكتشاف هذه التلاعبات و منه كان ظهور التدقيق المحاسبي.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق المحاسبي

لقد ظهر التدقيق منذ القدم ، وتطورت مع مرور الزمن ، ليصاحب هذا التطور تغيرا في الأهداف مقرونا بالتطور الذي شهدته مختلف المؤسسات الإقتصادية ، واختلافا في الأنواع باختلاف زواياها ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى النشأة و التطور التاريخي للتدقيق و مختلف التعاريف المقدمة له ، و انواعه و أهدافه و المعايير المنظمة لهذه المهنة .

المطلب الأول : مفهوم التدقيق المحاسبي

أولا : نشأة التدقيق المحاسبي:

تشتق كلمة التدقيق أو المراجعةAuditingمن التعبير اللاتينيaudit و تعني الإستماع ، حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة و التي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع ، و بعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم ، مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية ، بحيث لم يبرز تدقيق الحسابات إلا بعد ظهور المحاسبة فهما عمليتان مترابطتان لابد من وجودهما معا.[1]

إن المتتبع لأثر التدقيق المحاسبي يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها ، بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال و الحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل ، الدفع و الإحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم ، فعلى حسب خالد أمين ، المفكر و الكاتب الاقتصادي ، فإن التدقيق المحاسبي يرجع إلى حكومات قدماء المصريين و اليونان ، الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة[2].

ثانيا : التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي :

أدى ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن 15 إلى سهولة و تبسيط و انتشار تطبيق المحاسبة و التدقيق ، و لعبت كذلك السياسة المالية و الضريبية دورا هاما و بارزا في تطوير مهنة المحاسبة و التدقيق ، أين ظهرت أداة الرقابة الجديدة هي الرقابة و الفحص الضريبي ، و يبين التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581 م ثم اتجهت دول أخرى إلى تنظيم هذه المهنة ، أما في الجزائر فكانت المؤسسات الجزائرية مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975 م .غير أنه في سنة 1970 م كانت الرقابة على المؤسسات الوطنية مطبقة عليها نصوص قانونية ، تقوم الجمعية العامة أو مدير المؤسسة بتعيين مدقق الحسابات في كل مؤسسة ذات طابع صناعي أو تجاري ، و ذلك للتأكد من صحة حساباتها و تحليلها للوضع الخاص بالأصول و الخصوم ، و لمدقق الحسابات واجبات محددة كما أن له حقوقا أيضا.

[1] سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الأولى 2009 ،ص 123.

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقى ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر طبعة 2003، ص6.

في بداية الثمانينات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية التدقيق مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة للمؤسسة الوطنية ، أما في سنة 2000 م ، فالجمعيات الممولة من طرف الدولة تفرض عليها مراقبة و تدقيق حساباتها من طرف مدقق الحسابات .[1]

إذا التطورات المتلاحقة للتدقيق المحاسبي كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه المهنة من الجانب النظري بغية جعلها تماشى و التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام ، و التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص ، لذلك سنورد جدولا نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للتدقيق المحاسبي :

الجدول رقم (01) : التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي :

المدة	الامر بالتدقيق المحاسبي	المرجع	الاهداف
من 2000ق-م الى 1700م	الملك ، إمبراطور الكنيسة ..، الحكومة	رجل الدين.كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الاموال،حماية الاصول
1700م الى 1850م	الحكومة. المحاكم التجارية و المساهمين	المحاسب	منع الغش و معاقبة فاعليه ، حماية الأصول
1850م الى 1900م	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة او قانوني	تجنبالغشوتأكيدمصداقية الميزانية.
1900م الى 1940م	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنبالغشوالأخطاء، الشهادةعلى مصداقيةالقوائم المالية التاريخية
1940م الى 1970م	الحكومة.البنوك و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة و انتظام القوائمالماليةالتاريخية.
1970م الى 1990م	الحكومة .هيئات اخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة و الاستثمار	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و احترامالمعايير المحاسبية و معاييرالمراجعة

[1] سيد عطا الله السيد ، المرجع السابق ، ص 124، 123 .

ابتداءا من 1990 م	الحكومة .هيئات اخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة و الاستثمار	الشهادةعلىالصورةالصادقة للحساباتونوعيةنظامالرقابةالداخلية فيظل إحتراامالمعاييرضد الغشالعالمي

المصدر : محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات- الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

ثالثا : تعريف التدقيق المحاسبي :

للتدقيق عدة تعاريف و يمكن ذكر أهم هذه التعاريف كالآتي :

أ- تعريف التدقيق : هو الفحص الإنتقادي النظم بواسطة المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب بغية الحصول على أدلة وقرائن الإثبات لفحص أنظمة الرقابة الداخلية ، البيانات ، الحسابات المثبة في الدفاتر و السجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة و مدى تصويرها لنتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ، ثم توصيل تلك النتائج إلى الأطراف المعنية و بالتالي يشمل التدقيق ثلاث عناصر :

الفحص : فحص المستندات ، السجلات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة للتأكد من صحة و سلامة العمليات التس تم تسجيلها ، تحليلها ، تبويبها أي فحص القياس المحاسبي (الكمي ، النقدي).

التحقيق : هو أمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتبرير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة عن فترة زمنية معينة.

إن الفحص و التحقيق و ظيفتان مترابطتان إذ تمكنان المدقق من إبداء رأيه و ذلك من خلال إثبات صورة عادلة لنتيجة المؤسسة ومركزها المالي .

التقرير: و هو ختام عملية التدقيق إذ هو بلورة حقيقية لنتائج عملية الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

ب- تعريف التدقيق المحاسبي :

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي : التدقيق المحاسبي هو عملية نظامية و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و

القرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الإقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق .[1]

كما عرف Bounault , Germond التدقيق المحاسبي على أنه : إختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، و على مدى احترام الواجبات و إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و مبادئ المحاسبة المعمول بها ، و في الصورة الصادقة على الموجودات و في الوضعية المالية و نتائج المؤسسة.

و عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق المحاسبي على أنه : "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل ، استنادا على معايير التقييم ، و تقدير مصداقية و فعالية النظام الإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[2]

كل هذه التعاريف و لو اختلفت نوعا ما إلا أنها تشتمل على فكرة أو تعريف موحد عن التدقيق و هو :

التدقيق علم له مبادئ و معايير و قواعد متعارفعليها بين أصحاب هذه المهنة ، حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المدققين ارساءها خلال حقبة طويلة من الزمن ، كما أن للتدقيق طرقه و أساليب و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية .[3]

المطلب الثاني : أنواع التدقيق المحاسبي و فروضه .

أ- أنواع التدقيق المحاسبي : يمكن تمييز عدة أنواع من التدقيق انطلاقا من الزاوية المنظور من خلالها إلى التدقيق و كذلك من الزاوية القائم بها :

1-من زاوية الإلزام القانوني:[4]

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، طبعة 2009، ص 156.

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص9- 10

[3] سيد عطا اله السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

[4] أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العلمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية، 1996،ص18

نميز نوعين من التدقيق المحاسبي :

1 - 1 - التدقيق الإلزامي :

التدقيق الإلزامي هو الذي تلتزم به المؤسسة وفقا لأحكام القوانين ، و هذا النوع يتميز بعدم وجود قيود مفروضة على عمل التدقيق من قبل الإدارة .

2 - 1 -التدقيق الإختياري :

التدقيق الاختياري تطلبه المؤسسة أو أصحابها بطريقة اختيارية ، بمعنى عدم وجود إلزام قانوني يحكم القيام به.

2- من زاوية مجال أو نطاق التطبيق :

1 - 2- التدقيق الكامل :

لا يقصد به فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة بمعنى تدقيق جميع القيود و المعلومات في دفاتر المؤسسة ، لأن ذلك قد لا يكون ممكنا من الناحية العملية بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الكبير بل إن المقصود بالتدقيق الكامل ، التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه ، و فيه يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل ، و يعتبر المدقق مسؤولا عن أية أضرار تنتج عن تعاونه في أي ناحية من نواحي العمل ، أو نتيجة الفشل في ممارسة المهارة و العناية المهنية في عمله.

2 - 2-التدقيق الجزئي :|

هو الذي يقتصر فيه المدقق على بعض العمليات المعينة ، أو هو بمثابة ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه بغض القيود على نطاق فحص المدقق بأي صورة من الصور ولا يكون المدقق مسؤولا في هذا النوع من التدقيق عن أي أضرار تنشأ أو يتم إكتشافها بالرجوع إلى دفاتر أو حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المدقق قد منعته من فحصها ، ومن المستحيل أن يبرم المدقق في حالات التدقيق الجزئي إتفاق كتابي يحدد المطلوب منه القيام به ، كما ينبغي عليه أن يذكر بوضوح في تقريره تفاصيل ما أداه من عمل و ذلك حتى لا تقع عليه مسؤولية ما لم ينص عليه هذا الاتفاق.

3- من زاوية التوقيت:[1]

3 - 1 - التدقيق النهائي :

[1] أحمد نور ، مرجع سبق ذكره ، ص18، 19.

يعتبر التدقيق النهائي إذا بدأ بعد إعداد الحسابات عن الفترة المحاسبية ، و يتم العمل الكلي للتدقيق في هذه الحالة في نهاية هذه الفترة ، و يناسب هذا النوع من التدقيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3 - 2 -التدقيق المستمر:

هو الذي تتم فيه عملية الفحص أثناء السنة وذلك سواءا كانت تلك العملية تتم بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية ، ويتميز التدقيق المستمر بعدة مزايا مقارنة بالتدقيق النهائي ، أهم هذه المزايا هي :

- يساعد التدقيق المستمر على زيادة نطاق الفحص و تفصيلاته .
- يعمل هذا التدقيق على إكتشاف الأخطاء أو التلاعب بطريقة سريعة ، ما قد يترتب عليه انخفاض احتمالات وجودها.
- يؤدي إستخدام التدقيق المستمر إلى إنجاز أعمال الحسابات في وقتها و ذلك لتمكين المدقق من القيام بعملية الفحص بعد ذلك مباشرة .
- يساعد التدقيق المستمر على الإنتهاء من عملية الفحص بعد انتهاء السنة المالية بفترة وجيزة ، مما يساعد على العرض المبكر للحسابات الختامية والميزانية العمومية .

.4-من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق المحاسبي :[1]

و هذا يحدد انطلاقا من استقلالية و حيادية التدقيق فنميز نوعين :

4-1 - التدقيق الخارجي :

تقوم به جهة مستقلة من خارج المؤسسة و قد يكون مكتب من مكاتب المحاسبة و التدقيق بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص أو الجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام ، حيث أن الوظيفة الأساسية بالنسبة للمدقق الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ، و محايدا للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها.

إن عمل المدقق الخارجي لا يقتصر على تحقيق الهدف السابق و حسب بل يتعداه ليشمل إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية ، أو بيان مدى تنفيد السياسات الموضوعة للمؤسسة او فحص لغرض خاص مثل شراء مؤسسة أو إدماج مؤسسة ، والتدقيق الخارجي يقع عادة في حماية المدة المالية ، كما أنه شامل و كامل حيث أن المدقق يعمل دون قيد و يتطلع على ما يريد متى يشاء ، و هو إلزامي تفرضه قوانين إلا أنه إختياري أي يتم عن طريق عينة من كل

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص 134-135.

نوع من أنواع العمليات المالية ، كما أن تقرير المدقق الخارجي عادة ما يكون موضع ثقة تقدير لما يتمتع به من إستقلال و حياد و علم و خبرة و دراية و هو بالطبع مسؤول عن ما يتضمنه التقرير من بيانات مالية .

4 - 2 -التدقيق الداخلي :

عرفه مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع و تتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمر للخطط و السياسات الادارية و إجراءات الرقابة الداخلية و ذلك بهدف التأكد من تنفيد السياسات الإدارية و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة معلوماتها سليمة و دقيقة و كافية.[1]

إذا فالتدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية و لهذه الأهمية ، فقد اتجهت إدارة الشركات ، خاصة تلك المقيدة بالبورصة ، إلى تطوير هذه الأداة الرقابية ، أصبح الآن يوجد ما يعرف بالتدقيق الداخلي الحديث ، وهو تدقيق داخلي متطور يعطي نظم فرعية مثل : تدقيق الإنتاج ، تدقيق الأداء ....

إن التدقيق الداخلي هو وظيفة تنشأ داخل المؤسسة و هو ما يعني أنها وظيفة رسمية للمؤسسات الحديثة .

كما أن التدقيق الداخلي التقليدي اهتم بالنواحي المالية و المحاسبية ، ثم امتد نطاقه ليشمل النواحي التشغيلية بحيث أن السجلات تعكس الأنشطة التشغيلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .[2]

كما سيتناول المبحث الثالث التدقيق من حيث الجهة التي تقوم به بالتفصيل.

5- التدقيق من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات [3]

5 - 1 التدقيق الشامل (التفصيلي):

يعتبر التدقيق الشامل نوعا تفصيليا ، إذ يقوم المدقق في ظل هذا النوع من التدقيق يفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات و البيانات المحاسبية ، و الواقع أن هذا النوع قد يكون شامل إلى بلد معين و قد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة ، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المدقق و أصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل التدقيق و البلد أو كل ما يراد تدقيقه.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا ، مرجع سبق ذكره ، ص162.

[2] عبد الوهاب نصر شحاتة ، السيد شحاتة ، الرقابة و المراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة الأسواق المال ، الدار الجامعية2005-2006

[3] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28، .29

5 - 2 التدقيق الاختباري :

يستند هذا النوع من الإختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة العينة) على الكل أو مجموعة مفردات المجتمع) ، بيد أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم و متعددة العمليات التي يصعب فيها التدقيق الشامل لكل العمليات.

لذلك تظهر لنا و بجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام و اكتشاف مواطن الضعف و القوة في الإجراءات المكونة له من ناحية و بتحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من التدقيق من ناحية أخرى.

ب- فروض التدقيق المحاسبي :

يعرفkohler الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام ، و تعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك .

وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات و هي [1]:

1- فرض عدم التأكد :

ويبرز هذا الفرضالحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية :

1 - 1 الإستخدام الغير متكامل للبيانات المحاسبية .

1 - 2 عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

1- 3 عدم وجود نظام جديد للإتصال في التنظيم.

2- استقلالية المدقق :

[1] أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000، ص 20-22.

وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال ، ويعتمد فرض استقلالية المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما :|

أ- المقومات الذاتية : تتعلق بشخص المدقق و تكوينه العلمي و الخلقي و خبرته العلمية .

ب- المقومات الموضوعية : وهي ما تتضمنه التشريعات ، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام و قواعدوضمانات.

3-فرض توفرتأهيل خاص للمدقق :

و ذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته ، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق ، فإن المدقق يتعرض عند الفحص المشاكلمنها المحاسبية أو ضريبية أو فنية ، كل هذايتطلب قدر علمي و عملي كافلأداء مهمته .

4-فرض توفرنظام كاف للرقابة الداخلية :

تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة ، إدارية و محاسبية ، وضعتها الإدارة ضمانا لحسن السير العمل في المؤسسة ، و مما لاشك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة بداية لعلم التدقيق الحديث.

5- فرض الصدق في محتويات التقرير:

ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي ، كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق و لا يستطيع نقله إلى الإدارة وينشأ فرض الصدق من حقيقية وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التدقيق المحاسبي:

أ- أهمية التدقيق المحاسبي[1] :

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة و التجارة خاصة ، وفي المجالات الحياة بصفة عامة ، فتحول المجتمع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة ، فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية و كذلك من ناحية النشاط فظهرت المؤسسات ذات الإمداد الإقليمي و الوطني و تبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الإختصاص من مسيرين و ماليين ، و استلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين ، وهو ما يفترض أن يحقق

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص 124-125.

التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة ، هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق المحاسبي داخل المؤسسة سواءا كان خارجي يتم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة ، أو تدقيقي محاسبي داخلي يتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة ، فأصبح المدقق بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة و دقة وسلامة القوائم المالية الختامية ومديإمكانية الإعتماد عليها.

فأصبح بذلك التدقيق المحاسبي كيانا ملموسا و وجودا ظاهرا للعيان و أصبح له خطورته و أهمية في الميدان الإقتصادي ، و يرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية ، هدفهاخدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية و يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات و رسم الخططالمستقبلية ، و من هؤلاء الأشخاص و المؤسسات التي يهتها عمل المدقق ، نجد المديرين الذين يعتمدون اعتمادا جليا و كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط و مراقبة تنفيدها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية التدقيق المحاسبي هم المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية و ما فيهامن بيانات و التي تقدمها المؤسسات المختلفة قبل اتخاذ أي قرار بتوجيه مدخراتهم.

ب- أهداف التدقيق المحاسبي :

يكتسي التدقيق أهمية بالغة لدى العديد من الأأطراف كما أنها تحقق أهداف مختلفة وذلك في ظل مجموعة من الخصائص المميزة له وفي هذا السياق سنبرز أهداف التدقيق ، أهمية وخصائصه.

الأهداف الرئيسية :

1- التحقق من حصة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها

2- إبداء رأي محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

الأهداف الفرعية :

1- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات مناسبة

2- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة 3- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

الأهداف الحديثة أو المتطورة :

1. تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة
2. تحقيق أقصى كفاية إنتاجية عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط

3 - تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية المجتمع[1]

المبحث الثاني : معايير التدقيق المحاسبي

إن وجوب وجود معايير من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة من أجل أن يعمل الممارسون لها في إطار ويسيرون على نهجها ولتدقيق الحسابات بمجموعة من المعايير المتعارف عليها وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي المعايير العامة، معايير العمل العمل الميداني و معايير إعداد التقرير .

المطلب الأول : المعايير العامة و الشخصية :

تهتم المعايير العامة للتدقيق المحاسبي بشخص مدقق الحسابات و ذلك لمحورية الدور الذي يلعبه هذا المدقق فيعملية التدقيق فهو بلا شك يعتبر أهم المقومات الكيان المهني للتدقيق و تتمثل المعايير العامة للتدقيق فيما يلي[2]:

- -معيار تأهيل المدقق.
- -معيار استقلال المدقق.
- معيار العناية المهنية الملائمة للمدقق.

أولا: معيار تأهيل المدقق (محافظ الحسابات)

يقتضي المعيار الأول من المعايير العامة المتعلقة بتأهيل المدقق بأنه " يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الغني و الخبرة كمدقق " و على الرغم من أن المعيار قد ركز مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمدقق إلا أنه يفترض أن هناك مطلبا أساسيا قبل ذلك و هو تأهيله العلمي و المهني و لذلك يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمدقق يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

- التأهيل العلمي.
- التأهيل المهني.
- التأهيل المستمر

[1] بن دادة أمينة أهمية التدقيق المحاسبي في إتخاد قرارات المؤسسة مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت اشراف بن شني يوسف ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم 2012-2013

[2] عبد الفتاح الصحن ، رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، مرجع سبق ذكره ص 24.

تعريف محافظ الحسابات : عرف القانون التنفيدي رقم 91-08 المؤرخ في : 12 شوال 1411 الموافق ل 27 ابريل 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بحصة و انتظامي حسابات الشركة و الهيئات المنصوص عليها في مادتهالأولى أعلاه بموجب أحكام التشريع المعمول بها "

تتمثل الخصائص المهنية و المعنوية لمحافظ الحسابات و شروط الإلتحاق بالمهنة في :

1-التأهيل العلمي :

المؤهلات التي يمكن ترجمتها بالتكوين النظري و التطبيقي حيث تشمل المعرفة ثلالة مجالات أساسية :

- معرفة معمقة في المحاسبة و التمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي و تقنيات التدقيق.
- معارف في الإقتصاد العام و المؤسسات التي تساعده على فهم المؤسسة فهما جيدا من الناحية المحاسبية و أيضا على مستوى أنظمتها و تنظيمها ، مسيرتها و محيطها الخارجي.
- المعرفة الكافية في قانون الأعمالحتى يعرفحدود مهنته و مسوولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني و التشريعي للمؤسسة و مدى تأثيره على صحة و انتظامية القوائم المالية.

يعني هذا : المعرفة المعمقة في قانون التجاري التشريعات ، الضريبيين ، القانون الجنائي المطبق على الأعمال التجارية و معرفة القانون المديني.

2-التأهيل المهني.

أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني للمدقق فانه ينطوي على ضرورة تدريب المحاسب قبل ممارسته للمهنة ممارسة مستقلة تدريبيا مهنيا فنيا كافيا حتى يمكنه الإلمام بأكبر قدر ممكن من المشاكل و متطلبات للممارسة المهنية و على الرغم من أن التأهيل المهني الفني للمدقق يهتم في المقام الاول بجوانب المحاسبة و التدقيق.

فإن القائمين على تأهيل هذا المدقق في مكاتب التدقيق يجب ألا يتجاهلوا حاجته للتدريب في مجالات أخرى حتى يتم تأهيله بصورة جدية ، فالتشغيل الالكتروني للبيانات على سبيل المثال أصبح يمثل أحد المجالات التي أن يلم بها مدقق الحسابات المالية جيدا و بصفة خاصة من الناحية التطبيقية .

3- التعليم المستمر:

أما بالنسبة للتعليم المستمر فيعني ضرورة التحاق المدقق بصورة اختيارية و إجبارية ببعض برامج التعليم المستمر ، وذلك حتى يمكنه تحديث معرفته المهنية و العلمية من خلال تتبع كل ما يستجد من قضايا مهنية و فكرية فالتعليمالمستمر يتيح للمدقق التعرفعلى أحدث الإصدارات المهنية الدولية و المحلية ، و التعرفعلى التطور الذيحدث في مجال القياس و الإفصاح المحاسبي و التعرفعلى احدث التشريعات المؤثرة على تنظيم و ممارسة المهنة

،و التعرفعلى الطلب المستحدث على خدمات التدقيق و مدى الحاجة لتطوير المهنة حتى تواكب هذا الطلبالمستحدث.

ثانيا: معيار الإستقلالية.

يقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للتدقيق المحاسبي بأنه " في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدقق أو المدققين على الإستقلال في الظاهر و الواقع " و يرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل بنزاهة و موضوعية ، ونزاهة المدقق تتطلب ترفعه على قبول أو السعي إلى منفعة يمكن أن تكون قيدا على سلوكه و تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة أما موضوعية المدقق فتتطلب منه الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال إنجازه لعملية التدقيق بجميع مراحلها و تتبع أهمية هذا المعيار عنمدى الثقة و درجة الإعتماد على رأي المدقق الخارجي يتحدد بمدى استقلال و حياد المدقق في إبداء الرأيفالإطراف ذات المصالح و مستخدمي القوائم المالية.[1].

وقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستعمال المدقق و قد تحددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين :

- **الإستقلال المادي :** بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بمراجعة عملياتها ، وذلك خلال الفترة التي تخضع للفحص و التي سيدلي برأي عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها ، و هذا بطبيعة الحال بخلاف أتعابه المتفق عليها و بمعنى ذلك أن المدق الخارجي لن يكون من المساهمين او الشركاء في الشركة التي تراجع حساباتها و أن تكون من بين العاملين فيها.
- **الاستقلال الذاتي أو الذهني :** بمعنى استقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر و دقة تمثيل القوائم المالية النتائج الأعمال و المركز للمشروع ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من مظاهر عدم الضغط ومن بينها إجراءات التعيين وعزل المدقق الخارجي و كيفية تحديد أتعابه و كل ذلك بهدف عدم استخدام تلك الجوانب كأدوات ضغط على المدقق مما يضعف من معيار الإستقلال المطلوب.

ومن ناحية أخرى فلقد أمكن تحديد ثلاثة أبعاد الإستقلال المدقق وهي :

أولا : الاستقلال في إعداد برامج التدقيق : ويعني ذلك الحرية التي يتمتع بها المدقق عند إعداد برنامج التدقيق من ناحية تحديد خطوات العمل و حجم العمل المطلوب أداءه و ذلك في حدود الإطار العام للمهام المطلوبة ولا

[1] محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2007، ص73..

شك أن هذا البعد يتضمن عدم تدخل الإدارة في تعديل الإجراءات التي حددها المدقق أو التأثير على المدقق الفحص مجالات لم ترد بالبرنامج الموضوع.

ثانيا : الاستقلال في مجال الفحص : و يعني ذلك بعد المدقق عن ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المحلات هو الأنشطة و السياسات و المفردات التي سوف تخضع لعملية الفحص ويتضمن ذلك عدة جوانب أهمها :

1-حق المدقق الكامل في الاطلاع و الفحص لجميع السجلات و دفاتر المكاتب و فروع الشركة و كذلك الحق في جمع المعلومات من أية مصدر .

2-التعاون المثمر و الفعال بين المدقق وبين العاملين بالشركة خلال عمليات و الفحص و أداء الاختبارات.

3-عدم تدخل الإدارة في محاولة تحديد المجالات و المفردات و المستندات التي تخضع للفحأو محاولة قبولالمدقق لبعض المفردات و المستندات دون مراجعة أو فحص.

ثالثا : الاستقلال في مجال إعداد التقرير : ويعني ذلك عدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية الختامية محل الدراسة ومن ثمة يمكن أن تتضمن عدة جوانب أهمها :

1- عدم وجود أي تدخل ووصاية من الغير لتعديل أية حقائق في التقرير .

2- تجنب استبعاد بعض العناصر ذات الأهمية من التقرير الرسمي للمدقق و المرفق مع القوائم المالية على الرقم من وجودها في تقارير أخرى قد تكون غير رسمية

3- تجنب استخدام العبارات و الألفاظ الغامضة أو التي تحمل أكثر من معنى سواء بقصد أو بدون قصد و ذلك عند إبداء أو ذكر التحفظات و التوصيات في تقرير التدقيق

4- عدم وجود تدخل من أي طرف لكي يحدد المدقق محتويات التقرير سواء بصدد عرض الحقائق أو عند إبداء الرأي الفني عن القوائم المالية محل الدراسة.

ولقد أمكن للبعض تصوير العلاقة بين محال الفحص و كيفية إعداد التقرير و من خلال القول : "بأنه إذا اخبرتنا بما يجب أن تقوم به من فحص سوف نخبرك بما يمكن أن تكتبه في تقريرنا و إذا أخبرتنا بماذا تريد أن نقوله في تقريرنا فسوف نخبرك بما يتعين علينا القيام به من فحص و اختبارات "

هذه التفسيرات و القواعد في جوهرها عبارة عن مجموعة من المحظورات التي يجب أن يتجنبها المدقق و هي تنطوي على[1]:

[1]عبد الفتاح الصحن ، رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، أصول المراجعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

- علاقات مالية معينة.
- العلاقات التي ينظر فيها العامة للقائم بالتدقيق على أنه جزء من إدارة العميل أو أحد موظفيه و المعاملات

المالية التي يحظر على المدقق القيام بها مع عميلة يمكن تمييزها إلى علاقات مالية مباشرة و علاقات مالية غيرمباشرة وتنطوي العلاقات المالية التي يجب أن يتجنبها المدقق الحسابات في علاقته مع عميله على ما يلي:

أ- ملكية مدقق الحسابات لأي استمارات كبيرة أو صغيرة القيمة في أسهم عملائه أثناء فترة الارتباط المهني ، أو فترة إصدار الرأي في القوائم المالية.

ب- ب-حصول مدقق الحسابات على قرض من المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها ، ويستثني من ذلك القروض التي يحصل عليها مدقق الحسابات من عملائه من المؤسسات المالية ، إذا كانت تتم في إطار " إجراءات الاقتراض العادية و دون تمييز له في معدل الفائدة ، أو مدة الفائدة أو قيمة القسط و فترة السماح و يستثني من ذلك أيضا القروض قليلة القيمة و المضمونة بالكامل

أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها مدقق الحسابات في علاقته بالعملاء فيمكن أن تنطوي على ما يلي:

أ-وجود مصالح مالية كبيرة لمدقق الحسابات في إحدى الوحدات التي يديرها

ب- وجود دعاوي قضائية مرفوعة فعلا أو وجود قديد يرفعها بين العميل و للمدقق .

أما فيما يتعلق في العلاقات التي يبدو فيها مدقق الحسابات كأنه جزء من إدارة العميل و التي يجنب أنيتجنبها المدقق هي التي: قبول المدقق كموصف لدى المنشأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

قيام و الارتباط بأي خدمات حسابية أو ضريبية أو إدارية أو غيرها المنشأة العميل.

المطلب الثاني : معيار العمل الميداني .

يهتم معيار الفحص الميداني بوضع ارشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بما تفيد عمليات التدقيق و معايير الفحص الميداني مقانة بالمعايير العامة للتدقيق تعتبر أكبر تحديا أو تشمل معايير على ثلاثة معايير و هي[1] :

- التخطيط السليم للعمل للإشرافعلى نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى إمكانية اعتماد على نظام الرقابة الداخلية.
- -حصول المدقق على الأدلة الكافية الملائمة.

و نظرا لأننا سوفنتناول هذه المعايير الثلاثة بالتفصيل في هذا المطلب فإننل سنتعرض

[1] نفس المرجع السابق ، ص 36.

لها بإختصار بهدفالتعريف بالخطوط العريضة لها .

أولا : معيار التخطيط السليم للعمل و الإشراف الملائم على المساعدين.

تنطوي عملية التدقيق بوصفها عملية منظمة لانجاز مهام معينة في أوقات معينة و بواسطة أشخاص معينين و هو ما يتطلب التخطيط لها نخططا سليما و لذلك المعيار الأول :

الفحص الميداني يقضي بأنه :" تخطيط العمل بدرجة كافية و يجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم " و يتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز الأنشطة الثلاثة التالية:

1 : اكتشاف بيئة التدقيق ووضع خطة العمل.

2: تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

3: الإشراف الملائم على المساعدين و تقييم أدائهم.

ثانيا : معيار مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .

يقضي المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني بأنه "يجب دراسة و تقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها و لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة و التي تحدد إطار التدقيق " و على ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه ومدى الإجراءات التي يجب إتباعها و طبيعة و مدى عمق أدلة التدقيق الواجب جمعها.

ومن المعروف عمل المدقق الحسابات فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيعتمد إلى حد كبير على الحكم و التقدير الشخصي لمدقق الحسابات و حتى يمكن ترشيد حكم مدقق الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة

الاعتبارات التالية :

1- الانطلاق من برنامج مبدئي للتدقيق يعكس أعمال التدقيق التي يجب القيام بها بافتراض

وجود نظام امثل للرقابة الداخلية و من خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل التدقيق يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة و التي على ضوءها يتم تعديل برنامج التدقيق المبدئي.

2- بفضل انجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق من عمل من المدققين و بصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشاة العميل و ذلك انطلاقا من حكم المجموع الأفضل من حكم الفرد .

3- بفضل قيام المدققين الذين يكونون فريق عمل بفحص أحكام بعضهم البعض و ذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم.

- قد أثار تطبيق هذا المعيار جدلا حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن إعداد التقرير نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى منشاة العميل و في هذا المجال اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المعيار رقم 02 و الذي وجه

فيه نظر مدقق الحسابات إلى أهمية إعداد تقرير يقدم إلى لجنة التدقيق بمنشأة العميل أو مجلس الإدارة أو بعض المنظمات الحكومية ، حينما يتطلب الأمر هذا و يجري العمل في الولايات المتحدة الأمريكية على أن يشير مدقق الحسابات في تقريره بالنسبة إلى البنوك إلى مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ، ومن ناحية أخرى تتطلب لجنة البورصة و المبادلات الأمريكية إبلاغها بأي قصور في نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة كما تتطلب بعض الجهات الحكومية الأمريكية ذلك أيضا.

تعريف نظام الرقابة الداخلية :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في منتهى الأهمية بالنسبة للمحاسب و للمدقق الداخلي و الخارجي ، ففي المؤسسات كبيرة الحجم تتوقف دقة التقارير و مدى الإعتماد عليها بواسطة الإدارة أو الجهات الخارجية على دقة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.[1]

ويقصد بالمراقبة الداخلية ذلك الأسلوب من التنظيم الإداري و المحاسبي الذي يجعل الأعمال اليومية في المؤسسة تتم بشكل يشترك فيه أكثر من شخص واحد في تحقيق كل عملية من العمليات و بهذا يكون عمل كل موظف مكملا لأعمال موظفين آخرين و ذلك بغرض منع أو إكتشاف الغش و التزوير.

كما عرف مجمع المحاسبين الأمريكيين الرقابة الداخلية على أنها :

"الخطة التنظيمية و الإجراءات و الوسائل التي تتبناها إدارة المؤسسة بهدفحماية الأصول ، و مراقبة دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية و احترام السياسات "[2]

ثالثا: معيار حصول المدقق على الأدلة الكافية و الملائمة .يقضي المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني بأنه " يجب الحصول على الأدلة الكافية و الملائمة من خلالالفحص و الملاحظة و الاستعلام و المصادفات لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضع

الفحص : دليل التدقيق عبارة عن معلومات يتم الحصول عليها عن طريق الفحص و الملاحظة و الاستعلام و المصادفات لتوفير قرينة على سلامة (أو عدم سلامة) التصرفات و الإجراءات بنشأة العميل و ذلك بهدف تكوين أساس معقول لإبداء الرأي المهني في مدى صدق و سلامة القوائم المالية محل الفحص و يمكن إلى حد ماالتدقيق على أنها عملية منظمة و متكاملة لتجميع الأدلة.

يعتبر من قبيل أدلة التدقيق ذلك الفحصو التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات النظام الرقابة الداخلية بمنشأة العميل لا للتأكد من إمكانية الإعتماد عليه ، و لكن مدقق الحسابات لا يمكنه الاعتماد فقط على نتيجة

[1] أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العملية ، مرجع سبق ذكره ، ص168.

[2] Mohamed bouhdida , dictionnaire des finances, des affaires et de management (CASBAH edition2000)p73

الفحص الذي يجريه في هذه الحالة فنظام الرقابة الداخلية قد يكون مثاليا من ناحية التصميم و لكنه غير منفذ بصورة كاملة في الواقع ، و هو ما يجعل النتائج التي تظهرها عملية فحص و تقيم نظام الرقابة الداخلية قرينة للإثبات العكسي و لذلك فانه يجب تدعيم هذه النتائج بمزيد من الأدلة التي يتم الحصول عليها من بعض إجراءات التدقيق الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مستويات متعددة لكفاية الأدلة و قد يضطر مدقق الحسابات في بعض الأحيان إلى الأخذ ببعض الأدلة التي تعتبر بالنسبة لأدلة أخرى غير كافية فعلى سبيل المثال بالنسبة للتحقق من أرصدة العملاء يمكن إعتبار الرصيد الدفتري لحساباتهم بدفاتر المنشأة دليلا كافيا في حالة عدم وجود رد من العملاء على المصادفات التي أرسلت لهم من قبل مدقق الحسابات و ذلك على الرغم من كون هذه الأرصدة الدفترية أقل كفاية من المصادفات.

يجب على المدقق عند قيامه بجمع الأدلة الملائمة و الكافية أن يأخذ في حساباته بعض القيود التي يمكن أن تؤثر على اختياره و تقييمه لهذه الأدلة و ذلك مثل قيود الوقت و الجهد و التكلفة اللازمة لتجميع الأدلة الملائمة و الكافية و كذلك الأهمية النسبية للعملية أو العنصر الذي يتم بشأنه تجميع الأدلة ، كما يجب على المدقق أيضا أن يزيد من مستوى ثقة في الأدلة وكذلك من خلال التركيز على صدق مصدر الدليل وخبرته فتحديد مدى ملائمة

الدليل وكفاية تعتبر في النهاية مسألة حكم شخصي من قبل المدقق .

المطلب الثالث: معيار إعداد التقرير

سبق وأن أشرنا من قبل إلى أن التدقيق الخارجي يعتبر عملية اتصال متكاملة يمثل فيها التقرير أداة الاتصال التي تحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير ويعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية المواجهة، وعلى ضوءه يمكن أن تدور مناقشات وتتحدد مواقف وتتخذ قرارات ولذلك لم يكن غريبا أو يخصص مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الموضوع التقرير أربع معايير :

- معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة المقبولة قبولا عاما.
- معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .
- معيار ملائمة الإفصاح في القوائم المالية.
- •معيار وحدة الرأي في القوائم المالية .

أولا : معيار التو قق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

نبعث القواعد والمبادئ المحاسبية من الخبرة العلمية الطويلة في ميدان المحاسبة ولا يوجد حتى الآن اتفاق تام حول مايعرفبالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهناك مبادئ متناقضة ورغم هذا تعتبر جميعا مقبولة قبولا عاما فاحتساب اقساط للامتلاك يتم بطرق عديدة ولكل طريقة منها نتائج مختلفة ولكنها تعتبر كلها مقبولة قبولا عاما وكذلك الحال بالنسبة لتقييم المخزون وتقييم تكلفة المبيعاتحيث توجد عدة طرق للتقييم وتعتبر مقبولة قبولا عاما رغم أنها تؤدي إلى نتائج مختلفة.

يجب على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن إدارة المنشأة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة ومن هذه القواعد ما هو متفق عليه ما يلي:

- تسجيل الأصول الثابتة بثمن التكلفة. • استهلاك الأصول الثابتة تستلزم طبيعتها ذلك بالقدر المناسب .
- الطريقة العامة لتقويم الموجود السلعي هي إما التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ويجوز للمنشأة لظروفخاصة أن تتبع طريقة أخرى ويجب في جميع الحالات أن يبقى أساس التقويم ثابتا مدة بعد أخرى.
- تحديد قيمة الذمم مع مراعاة تكوين المخصصات الواجبة.
- إجراء التسويات الأزمة بحيث تكون تكون حسابات الإيرادات والمصروفات خاصة بالمدة الزمنية موضوعالدراسة في نطاق قواعد علم المحاسبة.
- اعتبار المشروع مستمرا في ميزانية الاستغلال عند تحديد الريع وتقوم الأصول والخصوم إلا في الحالاتالخاصة التي تستدعي غير ذلك كالتصفية وانضمام شريك وغير ذلك.
- إعداد الميزانية والحسابات الختامية على أساس أن قيمة النقد وهي وحدة القياس في المحاسبة ثابتة دوما.
- عدم أخذ رأي ربع لم يتحقق في الحسبان مع تكوين المتخصصات الكافية لكل خسارة منتظرة كما يراعيبالنسبة للمنشآت التي تقوم بأعمال طويلة الأجل أن تكون حصة المدة المالية في الأرباح التقديرية بنسبة ما تم من عمل من عمل مع ضرورة تكوين مخصص كاف للخسائر التي قد تنشأ في المستقبل.

ثانيا: معيارالاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

يقضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة.

والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية لازم لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي بعدها المشروع في نهاية الفترات المالية المختلفة ولذلك فإن المعيار الثاني من معايير إعداد التقرير يضمن قابلية هذه القوائم للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة وعند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من مراقب الحسابات بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية ذلك لأن عدم الثبات يؤدي إلى التداخل بين عناصر الإيرادات والمصروفات للفترات المالية المختلفة مما يؤدي إلى إظهار نتائج مضللة ومن ثم نجد أن التطبيق السليم المعيار الثبات يستلزم فهما واضحا من مراقب الحسابات للعلاقة بين الثبات والقبلية للمقارنة.

بصفة عامة تتأثر إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن:

- التغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة.
- التغير في بعض الظروفالمحيطة بالمشروع والتي تستلزم إجراء تغيرات محاسبية ولكنها لا تتضمن تغيراتفي المبادئ المحاسبية المطبقة.
- التغير في بعض الظروف والتي ليس لها صلة بالمحاسبة.

ثالثا: معيارملائمة الإفصاح في القو ائم المالية

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط وإلا فيجب أن يشتمل تقرير مراقب الحسابات على التوضيحات الملائمة و بالتالي فإن مراقب الحسابات لا يعطي أي توضيحات إضافية إلا إذا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الكافي الملائم.

نظرا لتعدد الفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية فيجب أن تعد القوائم المالية بحيث لا تضلل أي فئة من هذه الفئات ورغم أن المحاسبين يحاولون بدل أقصى مجهود عملية الإفصاح عن طريق ذكر التفصيلات التي تهم مستخدم القوائم المالية واستخدام مصطلحات بسيطة ومناسبة مع التعبيرات الوصفية وكذا استخدام العديد من الملاحظات والجداول المرفقة التي تحتوي بيانات إضافية إلا أن موضوع الإفصاح لا يزال يحتاج إلى المزيد من الاهتمام، فالقوائم المالية بوصفها أداة من أدوات الاتصال ورسالة ويجب أن تخضع بالكامل عن مجموعة الحقائق التي من توجه إليهم وبالتالي فأي معلومات مضللة تحتوي عليها القوائم المالية سوف تؤدي حتما إلى اتحاد قراراتغير سليمة.

ر ابعا: معياروحدة الرأي في القو ائم المالية

يقضي المعيار الرابع من معايير التقرير بأنه: "يجب أن يتضمن المدقق رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أن يوضح أسباب ذلك وفي جميع

الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق بقوائم مالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المدقق إن وجد ودرجة لمسؤولية التي يتحملها ويهدف هذا المعيار بصورة أساسية إلى منع سوء الفهم والتفسير

للمسؤولية التي قبل المدقق أن يتحملها فوق توقيعه على القوائم المالية محل الفحص وفي مجال التعبير عن رأيه في القوائم المالية محل الفحص يمكن لمدقق الحسابات أن يتبنى أحد مواقف أربعة[1].

أولا: إبداء رأي نظيف وذلك عندما يرى المدقق أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المركز المالي ونتيجة

النشاط بدون أي قيد أو شرط .

ثانيا: إبداء الرأي متحفظ وذلك عندما يرى مدقق الحسابات أن القوائم المالية محل الفحص تعير في مجملها عن المركز المالي ونتيجة النشاط مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون قارئ هذه القوائم على علم بما

ولذلك فإن المدقق عند إبداء رأيه في هذه القوائم يستخدم اصطلاحات معينة للتعبير عن تحفظاته.

ثالثا: إبداء رأي معاكس ولذلك عندما يرى مدقق الحسابات أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة وهذا الرأي يعتبر معاكسعند مقارنته بنوع الرأي المذكورة أولا وهي الرأي النظيف.

ر ابعا: الامتناع عن إبداء الرأي وذلك عندما يرفض المدقق الأساليب معينة رأي فني في القوائم المالية محل الفحص ولا شك إبداء رأي معاكس في التنحي عن إبداء رأي في القوائم المالية محل الفحص يمكن أن يكون لهما أثر خطير على المنشأة التي تخصها هذه القوائم المالية ولذلك فإن مدقق الحسابات يجب أن يكون لديه مبرراته القوية الإبداء هذا الرأي أو تبني هذا الموقف وعلى كل فإن الموقف الذي تبناه مدقق الحسابات يتوقف على مدى كلمن:

1- الفحص الذي قام به مدقق الحسابات.

2- إمكانية الحصول على معلومات ضرورية واللازمة لتكوين وإبداء الرأي .

3- التزام المنشأة عند إعداد قوائمها المالية بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وعلى ضوء الظروف السائدة بالنسبة لكل حالة من الحالات المذكورة أنفا يحدد مدقق الحسابات نوع الموقف الذي سيتبناه وبطبيعة الحال سوفيبدي مدقق الحسابات رأيا نظيفا في القوائم المالية محل الفحص إذا ما قورنت الظروف التالية:

- عدم وجود أي قيد من القيود من قبل العميل تحدد لمدقق الحسابات مدى الفحص الذي تقوم به أثناء عملية التدقيق ولذلك وكما فيحالة عدم سماح العميل لمدقق الحسابات بالتحقق من المخزون أو بالحصول على مصادقات عن حسابات مدينة مهمة .

[1] عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول التدقيق، مرجع سبق ذكره، ص48.

- قيام المدقق بجمع كل الأدلة الملائمة والكافية والحصول على كافة المعلومات الضرورية اللازمة لتكوين وإبداء الرأي.

تعليق: على الرغم من أن معايير المواجهة المتعارفعليها يمكن أن تقدم إرشادات مفيدة للمدقق عند إنجازه العملية التدقيق فإن هذه المعايير في ذات الوقت تتميز بأنها ذات إطار واسع وبدرجة تجعلها في حاجة إلى المزيد من التفسير وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بنشرات الرأي والتفسير في التدقيق .

من ناحية أخرى توجد مشاكل خاصة لأنشطة معينة ذات طبيعة خاصة فإن معايير التدقيق المتعارف عليها تصبح غير كافية بمفردها لتقديم التوضيحات والإرشادات الملائمة في هذه الحالة عن عملية جمع الأدلة وهيكل ومضمون تقرير المدقق ولذلك فإن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أصدر قواعد إرشادية خاصة معينة بدلا من الاكتفاء بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

مما سبق عرضه في المبحث من معايير يمكن عرضه بشكل مبسط في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): جدول يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها

المجال الرئيسي	المجال الفرعي للمعيار	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي وكفاءة المهنة	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو شخص لديه التدريبالفني الكافي والخبرة كمدقق.
	استغلال المدقق	في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدققعلى الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر.
	عناية المهنة	يجب التخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشرافالملائم على المساعدين في حالة وجودهم.
معايير الفحص الميدان	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.	يجب أن تجرى دراية وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخليةالمطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار إجراءات التدقيق

	توفير أداة الكافية والملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة الاستعلام والمصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأيفي القوائم المالية موضوع الفحص.
	تخطيط العملللإشرافالمساعدين	يجب تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب الإشراف الملائم علىالمساعدين في حالة وجودهم.
معيار اعداد التقرير	توافق العرض قوائم المالية معالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	يجب أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفق اللمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
	الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	يجب أن يوضع التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة المحاسبية المقبولة قبولا عاما.عموما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ التي طبقت فيالفترة السابقة.
	وحدة الآراء	تقرير المدقق يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أن يوضع أسباب ذلك وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق في القوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن فحص الذي قام به المدققإن وجد ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

المصدر : أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في إتخاذ القرارات في المؤسسة، مذكرة تخرج ماستير في علوم التسيير ، جامعة مستغانم ،2013-2012 ، ص 25.

المبحث الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي

المطلب الأول : التدقيق المحاسبي الداخلي :

أ-تعريف التدقيق الداخلي و خصائصه[1] :

1- تعريفه : هناك عدة تعاريف تشمل التدقيق الداخلي نذكر منها :

- تعريف أصدره معهد المدققين الداخليين في جوان 1999 م : التدقيق الداخلي هو وظيفة استشارة تمارس باستقلالية و موضوعية مرشحة لتقديم قيمة مضافة و تحسين سير المؤسسة، تساعد على بلوغ الأهداف بطريقة منظمة وعقلانية و تحسين تسيير الأخطاء و طرق التسيير.

خصائصه : هناك ثلاث خصائص أساسية هي :

- المساعدة في التسيير : إن لفظ مساعدة يميز التدقيق الداخلي عن أي تصرف بوليسي فالمدقق الداخلي يساعد المسؤولين على تحسين أدائهم من أجل أن يعملوا بأكثر فاعلية فهو ينصح ، يساعد ، يقترح لكنه لا يقرر .

- لا يحكم على الأشخاص : إن هدف التدقيق الداخلي يتمثل في المساعدة على تحسين الأداء و ليس الحكم على الأداء.

إن هذه الخاصية لا تعني بأن اقتراحات المدقق الداخلي لايمكن أن يكون لها تأثير على الأشخاص الخاضعين العملية التدقيق ، و إنما يعني عدم إدراج أسماء الأشخاص في تقارير التدقيق .

- بكل استقلالية : إن وظيفة التدقيق الداخلي لا يجب أن تخضع لضغوط ، لذلك فالمدقق يجب أن يكون مستقلا عن موضوعه ، و أن يكون مستقلا عن الأشخاص الخاضعين لعملية التدقيق.

ب- حدود التدقيق الداخلي مع وظائف أخرى وكيفية تنظيمه :

1- حدود التدقيق الداخلي مع وظائف أخرى :

1 –1-التدقيق الداخلي و الاستشارة الخارجية : تمارس وظيفة الإستشارة في غالبية الأحيان من طرف مكاتب التدقيق التي تتوفر على مستشارين من مختلف الاختصاصات ، هذه الوظيفة مقارنة بوظيفة التدقيق الداخلي تتوفر على أربع خصائص [2]:

- يطلب المستشار لحل مشكلة خاصة و محددة تتعلق بمجال اختصاصه.

- مهمة محددة و محدودة الوقت.

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال ،جامعة ورقلة ، 2006/ 2005 ، ص 15-16

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

-يعمل لصالح مسؤول معين ، هو الذي يحتفظ بتقريره ، وهذا المسؤول قد يكون المديرية العامة أو أحد المسيرين في مجال خاص.

2 – 1- التدقيق الداخلي و التفتيش : إن مجال تدخل المدقق الداخلي يختلف عن مجال تدخل المفتش ، فالأول يضمن الرقابة الحمائية أما الثاني فيقوم أحيانا بإعداد رقابة قمعية ، كما يقوم المفتش بمراقبة شاملة للعمليات تسمح له بإكتشاف الأخطاء أو الغش.

أما بالنسبة للمدقق فإن اكتشاف الأخطاء قد يكون بمحض الصدفة لأن المدقق يختبر العمليات عن طريق تطبيق قواعد العينة العشوائية كما يهتم التفتيش بالأشخاص أما التدقيق فيهتم بكيفية سير النظم[1].

3 – 1- التدقيق الداخلي و مراقبة التسيير : لقد مر التدقيق الداخلي من الرقابة البسيطة للمحاسبة إلى المساعدة في التسيير على التحكم في العمليات و كذلك مرت مراقبة التسيير من المراقبة البسيطة للتكاليف إلى مراقبة الموازنات ثم إلى القيادة الحقيقية للمؤسسة و تتميز مراقبة التسيير بعنصرين هامين هما :

- أنها وظيفة حيوية.
- أنها في خدمة الأداء .

كلتا الخاصيتين تسمحان بتحديد أوجه التشابه و الإختلاف و التكامل بين مراقبة التسيير و التدقيق الداخلي[2] .

أوجه التشابه :

-كلاهما يهتم بكل نشاطات المؤسسة .

-ليس لكل منهما سلطة مهنية .

- وظائف حديثة وفي حالة تطور .

- كلاهما خاضع لأعلى سلطة في المؤسسة .

أوجه الإختلاف :

مراقبة التسيير تطبق على كل ما هو كمي ، أما التدقيق المحاسبي الداخلي يتعدى هذا المجال إلى محالات (الأمن ، النوعية ، العلاقات الأجتماعية ، و المحيط).

-عمل المدقق مخطط ومنهجي يقوم به على مدار السنة أما مراقب التسيير عمله موجه حسب أولويات الإدارة العامة.

- التكامل : المدقق الداخلي يسعى إلى توفير المعلومة الجيدة لمراقب التسيير .

[1] Jaques bernard , theorie et pratique de l'audit interne ,ED :organisation, paris , 2000,p

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص19، 20.

4 – 1- التدقيق الداخلي و وظيفة التنظيم :المدقق الداخلي بإمكانه أن يبدي رأيه في الحلول المقترحة إلا أن عليه تجنب القيام بعمل مصلحة التنظيم و هذا السببين :

قد يفقد المدقق الداخلي استقلاليته إذا اشترك مباشرة في قرارات التسيير .

2- تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي :

إن تنظيم عمل المدققين الداخليين يتمثل في إعداد مايلي [1]:

2-1-ميثاق التدقيق : وهو وثيقة أساسية لوظيفة التدقيق الداخلي ، هذه الوثيقة يجب أن تحتوي على المعلومات التالية :

- تحديد وضعية التدقيق الداخلي في المؤسسة.
- السماح للمدقق بالإطلاع على كل الوثائق و الاتصال بكل الأشخاص و معاينة كل المعدات و الأدوات اللازمة للسير الحسن المهمة المدقق .
- تحديد مجال التدقيق المحاسبي.

كما أن هناك بعض مواثيق التدقيق تعطي معلومات إضافية عن :

- الرقابة الداخلية .
- توظيف و تدريب المدققين .
- الإجراءات المنهجية لمهمة التدقيق.

هذه الوثيقة عند إعدادها و تحضيرها يجب أن توزع على كل الإطارات بالمؤسسة .

2-2 مخطط التدقيق الداخلي : هذا المخطط في المؤسسة يجب أن يشمل كل المواضيع تدقيقها ، ويطلب إعداد هذا المخطط عدة سنوات ، عموما فإن مخطط كامل للمؤسسة كبيرة قد يشمل عشرات الأوراق .

كما يمكن القول أن هذا المخطط لا يمكن أن ينتهي و إنما كل سنة يجب تعديله و يمكن تمثيله بالمخطط كالآتي:

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

الجدول رقم (3) : مخطط التدقيق الداخلي

			C.R	مهام التدقيق	2000	2001	2002	2003	2004
				مصلحة المستخدمين مصلحة المشتريات مصتحة الخزينة مصتحة الاشهار الخزينة الاستثمارات الأرشيف العقود الاعلام الألي					

المصدر:Jaque Bernard , théorie et pratique de l audit interne ,ED,organisation , paris, 2000, p 80

العمود الأول : يمثل سنة آخر تدقيق .

العمود الثاني : يمثل الوقت المستغرق لإنجاز المهمة.

العمود الثالث : يوضح معدل الخطر المقبول.

العمود الرابع : يوضح مهام التدقيق .

الأعمدة الأخرى: تبين توزيع هذا التدقيق على السنوات .

ج- طريقة أداء التدقيق الداخلي و إكتشافه للأخطاء و الغش.

1- طريقة أداء التدقيق الداخلية[1]:

إن إختلاف نشاط و طبيعة المؤسسة و نوعية المشاكل التي قد تؤثر على أداء عملياتها و نظامها الإداري تجعل عمل المدقق الداخلي يختلف من مؤسسة إلى أخرى إلا أنه رغم هذا الاختلاف فان هناك عناصر مشتركة في أداء التدقيق المحاسبي يجب أن يلتزم بها المدققون في جميع الأحوال أهمها :

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص25 ، 24 .

1-1 التحقيق : يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية و المستندية و سلامة التوجيه المحاسبي و جمع الأدلة و القوانين التي تثبت مدى صدق ما تتضمنه السجلات و ما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية و إمكانية الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات ،

2-1 التحليل: يقصد به الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية و المستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراءات المقارنات والربط بين العلاقات مثل الربط بين الاستثمار وعائدة بنسبة إجمالي الربح إلى المبيعات، ويرتبط التحليل بالتحقيق ولا يوجد فاصل بينهما .

3-1 الالتزام : ويقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم، فقد تم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك يهم الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه

النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها وبما يتماشى مع السياسات، ويتعين عليه زيادة المواقع من وقت الآخر وعدم الاعتماد على الآخرين كما أن إدارة التدقيق الداخلي لا تقتصر على المحاسبين والمدقين وإنما يمكن أنتزود بقانونيين وغيرهم [1].

4-1 التقييم: هو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفاعلية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة و ما لديها من تسهيلات بقصد ترشيد الأداء وتطويره، ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقصي الحقائق والاستعانة بأراء المسؤولين مع تقييم هذه السراء والاقتراحات .

5-1 التقرير: تقرير المدقق الداخلي يبرز المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير عن المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء التقرير عن بعض

الأمور ، و تتبلور قدرة المدقق الداخلي عن العرض الواعي و الواضح لنتائج ما قام به من فحص و تقصي.

2- الخطأ و الغش :

لا يخلو أي نظام محاسبي من المخالفات مهما كانت كفاية نظام الرقابة الداخلية ، و قدرة العاملين بالمؤسسة ، و لقد ظل اكتشاف الأخطاء من الأهداف الرئيسية لعملية التدقيق عبر التاريخ إلا أنه في أيامنا هذه تحولت هذهالمهمة من مجرد البحث عن الأخطاء بعينة إلى مهمة الهدف منها للتأكد من أن النظم المستعملة من طرف الإدارة بطريقة تجعل مجالات مخاطر الأخطاء المسموح بها أقل ما يمكن.[2]

2-1-الخطأ و أسباب إرتكابه :

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- د. محمد سمير صبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية 1990، ص 134.

يقصد بالخطأ التطبيق الخاطئ للطرق و التقنيات المحاسبية لتحقيق أهدافمالية غير سليمة ، و يرجع السبب احتمال وجود أخطاء في البيانات المحاسبية إلى أن هذه البيانات منذ تسجيلها بالدفاتر اليومية من المستندات المؤيدة لها حتى وقت عرض نتائجها النهائية في شكل قوائم مالية تمر بمراحل متعددة إلا أنه بصورة عامة يمكن إرجاع أسباب وجود الخطأ في البيانات المحاسبية إلى سببين رئيسين هما[1] :

- الجاهل بالمبادئ المحاسبية المتعارفعليها.

- السهو أو عدم بذل العناية المهنية من قبل موظفي دائرة المحاسبة في أداء الأعمال المعهودة بما عليهم.

و للأخطاء أنواع هي[2] :

- أخطاء الحذف و السهو : يمكن أن يأخذ هذا النوع الشكلين التاليين :

*- السهو أو الحذف الكلي : الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان التدقيق المحاسبي كونه الحذف مس طرني القيد أو التسجيل المحاسبي له ، لذا فاكتشافه صعب لكن ليس مستحيلا ، ولتعيين اكتشافه نستعمل وسيلة المقاربة بمطابقة ما تم تسجيله على مستوى البنك ، بما تم تسجيله فعلا على مستوى المؤسسة ، مما يعطينا انحرافيقدر بقيمة عدم تسجيل التدفق المالي و يمكننا من تصحيح و تسجيل القيد.

*- السهو و الحذف الجزئي : إن وقوع حذف جزئي لقيد معين يعطي لنا ميزان تدقيق غير متزن ، مما يسمح و بسهولة من اكتشاف هذا الخطأ عن طريق التدقيق المحاسبي و تصحيحه بإثبات الجزء المحذوف.

*- أخطاء إرتكابية: تحدث هذه الأخطاء في العمليات المحاسبية (جمع ، الطرح ، الضرب ، و الترحيل) و يمكن أن يشمل الأخطاء التالية :

*- أخطاء حسابية : عند حدوث أخطاء جمع مثلا في حساب مجموع المبلغ بكل الرسوم في فاتورة معينة لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان التدقيق ، لكن حدوث خطأ حسابي في إستخراج رصيد معين يؤثر على توازن ميزان التدقيق.

*- أخطاء رقمية : تحدث هذه الأخطاء عادة عند التسجيل المحاسبي للعمليات و عند ترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

- أخطاء متكافئة أو معوضة : يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض ، فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ ، ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الأول بحيث لا يؤثر على توازن ميزان التدقيق.

- أخطاء فنية : تعتبر هذه الأخطاء من بين الأحداث التي تؤثر على وضعية المؤسسة الحقيقية و على ربحيتها و مركزها المالي و يرجع جل هذه الأخطاء في تطبيق المبادىء المحاسبية أو عدم إلتزام بالسياسات الإداريةالمرسومة.

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 143، 141 .

2-2 - الغش و أسباب إرتكابه[1]:

يعتبر الغش خطأ عن قصد أو كما عرفه "شركس" على أنه (كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس و خيانة الأمانة) و ذلك لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير أما محاسبيا فيمكن التطرق إلى الغش على أنه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية بمدفتحقيق غرض معين غير مشروع.

و يمكن تحديد الأسباب الدافعة إلى إرتكاب الغش من خلال العناصر الآتية :

- محاولة تغطية عجز معين في الصندوق أو إختلاس سابق .

- محاولة إدارة المؤسسة التأثير على القوائم المالية الختامية لأغراض معينة.

- محاولة التهرب الضريبي.أما عن أنواع الغش فيمكن التطرق إليها من خلال الطرق المستعملة لذلك و هي :

- التلاعب في حسابات المؤسسة : أحيانا تعمل إدارة المؤسسة على التلاعب في الحسابات و الدفاتر وسجلات المحاسبية ، و يكون ذلك بإستعمال طرق غير مشروعة بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة المؤسسة و مركزها المالي و يكون هذا التلاعب إما قصد تضخيم أو تخفيض نتيجة الدورة و قد تكون المبتغيات الأساسية من وراء هذا التلاعب هي :

- الاحتفاظ من قبل المسيرين بثقة أصحاب المؤسسة و إبهامهم بالتسيير الجيد.

- زيادة نصيب المسيرين من المكافأة نتيجة الأرباح المحققة.

- محاولة رفع أسهم المؤسسة في السوق المالية..

هذه المتغيرات تخص التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة أما المتغيرات من وراء التلاعب قصد تخفيض نتيجة الدورة هي[2]:

- محاولة التهرب الضريبي .

- محاولة الحصول على إعانات من طرف الدولة أو طلب فرض حماية على منتجاتها.

- تخفيض أسهم المؤسسة في البورصة للسماح بتحقيق أغراض شخصية .

المطلب الثاني : التدقيق المحاسبي الخارجي .

أ- ممارسة المهنة : هي مهنة يقوم بها أشخاصمن خارج المؤسسة على أساس تعاقدي ، يقدمون خدماتهم بصيغة

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص147 ، 144 .

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 147.

مستقلة لحسابهم الخاص.

يمارس التدقيق الخارجي من طرف شخص يطلق عليه محافظ أو مندوب الحسابات ، حيث تعرف المادة 27 من قانون08 / 91كالآتي : مندوب الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤولية مهنة الشهادة بصحة و انتظامية حسابات الشركة التجارية بما فيها شركات الأموال و كذا الجمعيات و التعاضديات الاجتماعية و النقابات.[1]

و تمارس هذه المهنة من مكاتب فردية أو على شكل مجموعة من الأشخاص .

1- الممارسة الفردية : تمارس مهنة مندوب الحسابات بصورة فردية وشخصية و يجوز ممارسة المهنة للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوصعليها في البند 6 من القانون08 / 91المؤرخ في24 / 04 / 91 هذه الشروط تتلخص فيما يلي :

- الجنسية الجزائرية.

- لم يتعرض لعقوبة جنائية و مخالفات .

-حاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها .

-مسجل في جدول الصف الوطني للمحاسبين .

- أن يؤدي يمينا قانونيا أمام محكمة إقليمية .

2- الممارسة في شكل شركات : قد تؤسس شركات محاسبة بين أشخاص مقيدين جميعهم في الجدول المصفى الوطني للخبراء المحاسبين ، كما قد تضم إلى جانبهم أشخاص آخرين غير مقيدين في الجدول المهني (اقتصاديين ، حقوقيين متخصصين في الإعلام الآلي) بشرط أن لا تتجاوز مساهمة هذه الفئة خمس و عشرون بالمائة من مجموع رأس مال الشركة.

3- الممارسة الفردية للأشخاص الأجانب : الأشخاص الطبيعيين من جنسيات أجنبية لهم حق في ممارسة مهنو مندوب الحسابات في الجزائر و لكن بشروط :.

- مبدأ المعاملة بالمثل يعني الدولة الأجنبية تسمح للمهنيين الجزائريين بممارسة المهنة (إتفاقية مبدأ المعاملة بالمثل بينالدول).

[1] عمور عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري في الجزائر، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000ص 199.

-أن تتوفر فيه شروط ممارسة المهنة المنصوصعليها في البند 06 من القانون 08/ 91وتعتير الممارسة الغير قانونية لمهنة مندوب الحسابات مخالفة يعلقي عليها القانون بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000دج و 50 . 000 دج ، و في حالة تكرار المخالفة عقوبة السجن تتراوح من شهر إلى شهرين ، و ضعف الغرامة أوواحدة من هاتين العقوبتين فقط.

ب - الوثائق الضرورية لعملية التدقيق :

1- ملف التدقيق : يشمل كل أوراق العمل المجمعة أثناء عملية التدقيق و تبين القيمة الحقيقية للعمل المنجز من طرف المدقق ، و تعتبر هذه الملفات مصدر معلومات بالنسبة للعميل و المدقق و هناك نوعان من الملفات [1]:

1 - 1- الملف الدائم : يحتوي على بعض البيانات و المستندات التي لها صفة الاستمرارية و يعتبر مرجع لبعض مراكز الميزانية التي لا تتغير من سنة لأخرى نذكر منها:

- العقود التأسيسية و القوانين.

- القوائم المالية.

-ميزان التدقيق .

-كشوف التسويات الفردية .

- قيود اليومية الخاصة بالتسويات الفردية .

- صورة من خطابات المصادقات.

- بيانات بالمستندات الناقصة.

2- برنامج التدقيق : يشمل كافة الخطوات التي يجب أن يقوم بها المدقق للحصول على أدلة الإثبات المقنعة ، كما يعتبر البرنامج أداة التخطيط و تنسيق و توقيتإجراءات التدقيق .

3-دليل العمل: يعتبر كمرشد يتضمن معايير التدقيق المتعارف عليها و يتكون من مايلي :

-تعليمات عامة .

-نماذج من استقصاءات نظام الرقابة الداخلية و معلومات مفصلة عن كيفية استخدامها.

- تعليمات تخصإعداد تقارير الرقابة الداخلية.

- نموذج توضيحي من برنامج المدقق.

- تعليمات تخصطرق كتابة تقارير التدقيق و إيضاحات القوائم المالية.

4- رموز التدقيق المحاسبي : يجري العمل في مكاتب التدقيق على أن يحدد المدقق رموزا معينة يبين كل رمز إنهاء

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

خطوة من خطوات التدقيق ، وقد تختلف هذه الرموز من مدقق إلى آخر

يعين مندوب الحسابات في الشركات العمومية بالأسهم أو الشركات العمومية ذات المسؤولية المحدودة لمدة ثلاث سنوات طبقا للمادة رقم 687 من القانون التجاري ، هذا التعيين يجدد مرة واحدة ليصبح بستة سنوات متتالية ولا يجوز بعد هذا أن يتعين نفس المندوب في نفس الشركة إلا بعد ثلاث سنوات إبتداءا من تاريخ انتهاء الست سنوات.

أما حاليا و حسب و ما جاء به القانون 10-01 و يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد وفق ما جاءت به المادة 37 (تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المكلفة بمداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته ، لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية [1].

أما من حالات التخلي عن المهنة فإن ولاية مندوب الحسابات في التدقيق حسابات الشركة تنتهي عادة لسببان قويان و هما :

- الأسباب العادية : الانتهاء العادي للمدة المحددة قانونا.

- الأسباب الاستثنائية : الوفاة.

كما أن المادة 46 من القانون 91 / 08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 يمنح الحق لمندوب الحسابات أن يقدم استقالته، و هذا يعتبر كوسيلة بين يدي مندوب الحسابات حتى يتسنى له حماية استقلالية و مصداقيته و يكون اللجوء إلى الاستقالة في الحالات التالية :

- العجز الصحي أو القانوني لممارسة المهنة .

- وجود حالات تؤثر على حرية رأي مندوب الحسابات .

- شطبه من الجدول الوطني لخبراء المحاسبين .

-تدهور علاقات مندوب الحسابات بمديري الشركة .

كما أن هناك حالات لعزل مندوب الحسابات ، و للعلم القانون التجاري و قانون 91/ 08 لم يتعرض لمسألة عزل المندوب ، و هنا إستفاد القانون الجزائري من التجربة الفرنسية المتمثلة في حكم محكمة باريس الذي اعتبر مندوب الحسابات ليس كوكيل عادي يمكن عزله في أي وقت ومن ثم لا يجوز عزل مندوب الحسابات قبل انتهاء مدة وكالته إلا لمبرر مشروع يخضع لتقرير القضاء.[2]

[1] د. مولود ديدان ، مهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجز ائر 2010، ص13.

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص43، 44.

المطلب الثالث : الفرق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.

أ- أوجه الاختلاف:

يختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق الخارجي في ثمان نقاط هذه الاختلافات ليست تنافسية و إنما تكاملية نوجزها في الجدول كما يلي :

الجدول رقم (04) : مقارنة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1-عامل في المؤسسة.	1-من خارج المؤسسة.
2- المستفيد من التدقيق هم المسؤولين في المؤسسة (مسيرين ، مديرية عامة ، لجنة التدقيق)	2-المستفيد من التدقيق هم المؤسسون، البنوك، موردون، عملاء
3- الهدف من التدقيق هو تقدير حسن السيطرة على نشاطات المؤسسة (نظام الرقابة الداخلية و إقتراح حلول لتحسين نظام الرقابة الداخلية)	3- الهدف من التدقيق هو تقرير مدى عدالة تمثل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي وحقيقة هذا المركز.
4- مجال التطبيق : يشمل كل الوظائف في مستوياتها تقنية متعلقة بالصيانة ، نوعية متعلقة بطرقة توظيف الإطارات).	4- مجال التطبيق يشمل كل العناصر التي تساهم في تحقيق النتيجة وإعداد القوائم المالية.
5- الحماية من الغش : يهتم بأنواع الغش التي قد تؤثر على سرية المعلومات (مثلا غش يمس سرية ملفات المستخدمين)	5- الحماية من الغش : يهتم بكل أنواع الغش التي تؤثر على النتيجة.
6- الاستقلالية: ناتجة عن طبيعة العمل فهو لا يستطيع أن يكون المريض والطبيب في آن واحد.	6- الاستقلالية: قانونية، نظامية، خاضعة للنظام الأساسي، ناتجة عن طبيعة التعامل من المهن الحرة .
7- دورية التدقيق: مدار السنة.	7-دورية التدقيق : نهاية الثلاثي، نهاية السنة.
8- الطريقة: تدقيق العمليات بصفة مستمرة.	8-الطريقة: عن طريق المقاربات بالجرد التحليل باتباع أسلوب العينات.

المصدر:Hamini Allal, le contrôle interne et l'élaboration du bilan comptable (opu alger 2003) p43

ت- أوجه الشبه[1]:.

-على الرغم من أن أوجه الاختلاف بين دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فإن هناك أوجه التشابه بينهما نذكر:

-يسعى كل منها صمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة

-يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال يوفر المعلومات الجيدة التي تساعد على إعداد قوائم مالية صحيحة يمكن الاعتماد عليها .

ومن ناحية أخرى فإن هناك احتمالات للتعاون بينهما حيث يعتمد المدقق الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المدقق الداخلي في تقرير عن نتيجة الفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

[1]عبد الفتاح صحن وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، ص 20.

خاتمة الفصل:

بناءا على ما سبق حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق و ذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل ، حيث أن التدقيق المحاسبي يمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات في شكل بيانات محاسبية بهدف التحقق من مدى سلامة القوائم المالية ، و هذا بإتباع جملة من المعايير و القواعد وفي نهاية الفحص ، يتم إبداء الرأي الفني المحايد ، و تتم هذه العملية بواسطة شخص فني متخصص و محايد يدعى المدقق ، و كمنتوج لعمله يبرز أهمية التدقيق ليمكن مستخدمي المعلومات على إتخاذ القرارات.

كما أن للتدقيق المحاسبي أنواع حسب الجهة و الوقت الذي يستخدم فيه و أبرز أنواعه الداخلي و الخارجي ، يتحدد إطار عمل الأول في الهيكل التنظيمي للمؤسسة و يرتبط بأعلى سلطة بما ، أما الثاني فهو من خارج المؤسسة يعمل بصفة تعاقدية و يحدد محال و كيفية عمله في القانون التجاري.

الفصل الثاني

مراجعة الحسابات

مقدمة الفصل :

إن المراجعة هي عملية منظمة ومتكاملة لتجميع الأدلة والقرائن وهي سلسلة من الخطوات المتصلة التي يقوم بها المراجع من أجل الخروج برأيه الفني حول صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ولهذا يقوم بمراجعة بنود هذه القوائم وما تتضمنه من حسابات فحصا دقيقا وتحليلا موضوعيا مرفقا بالبراهين والإثباتات المبررة من أجل إضفاء المصداقية عليها وإيصال هذه الحقيقة بكل موضوعية إلى الأطراف المهتمة، وهذا لما لها من أثر فعال في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها.

المبحث الأول: مراجعة حسابات الأصول

سنتناول في هذا المبحث عملية مراجعة لبنود وحسابات الأصول الثابتة والمتداولة، حيث يتم العرض على النحو التالي:

- التعرف بالأصل المعني؛
- نظام الرقابة الداخلية على هذا الأصل ؛
- الإجراءات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف.

وتتمثل الأهداف العامة للتحقق من الأصول على مختلف أنواعها والإجراءات المرتبطة بها فيما يلي: [1]

- التحقق من الوجود.
- التحقق من الملكية.
- التحقق من القيمة أي تقييم الأصل.
- التحقق من الدقة الحسابية.
- التحقق من وجود أي حقوق للغير على الأصل.
- التحقق من سلامة العرض في القوائم المالية.
- التحقق من استمرار منفعة الأصل.
- التحقق من وجود سلطة الاعتماد.

[1] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المطلب الأول: مراجعة الأصول الثابتة

تشتمل هذه النقطة على عناصر الاستثمارات (أراضي، تجهيزات الإنتاج، تجهيزات اجتماعية، تهيئات وتركيبات), إن هذه العناصر تعتبر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنواتداخلها عدا تسجيل الإهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها. [1]

الفرع الأول: تعريف الأصول الثابتة ومقومات نظام الرقابة الداخلية عليها

1. تعريف الأصول الثابتة

من المعروف في المحاسبة أن أي أصل يمكن أن يكون أصلا ثابتا أو متداولا تبعا للغرض الأساسي مناقتنائه فإذا كانت الأصول تقتني في منشأة ما بقصد استعمالها في أنشطة المشروع وليس بغرض بيعها فإنها تعد أصولا ثابتة، بينما تعد نفس هذه الأصول متداولة في منشأة أخرى إذا كانت تقتنيها بغرض إعادة بيعها أو الاتجار فيها. [2]

2. مقومات نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة

تتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة بشكل عام في المقومات الأساسية التالية:[3]

- وضع ميزانية تقديرية لمشتريات الأصول الثابتة وكذلك الإضافات الرأسمالية عليها.
- تحديد الجهة المسؤولة عن اعتماد وتنفيذ عمليات شراء الأصول وعمليات بيعها وتجديدها؛
- تخصيص سجل أو مجموعة من البطاقات البيان جميع عناصر الأصول الثابتة المملوكة للمؤسسة، مع ضرورة بيان المعلومات التفصيلية عن كل بند منها مثل تاريخ الشراء، تكلفة الشراء، قسط الإهتلاك السنوي، طريقة حساب قسط الإهتلاك الخاص بكل بند منها؛
- القيام بجرد دوري لعناصر الأصول الثابتة ومطابقة نتائج الجرد مع ما هو مسجل في سجل بطاقات الأصول الثابتة؛
- الفصل التام بين المشرفين على استخدام الأصول الثابتة، وبين من يقوم بالتسجيل في سجل أو بطاقات الأصول الثابتة؛

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] حامد طلبة محمد أبو هيبة, أصول المراجعة، الطبعة الأولى، دار النشر زمزم، الأردن، 2011، ص114.

[3] عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، عمان، 2002، 279، 284.

- ضرورة التأمين على الأصول الثابتة ضد الأخطار المختلفة التي تلحق بها مثل السرقة أو إساءة الاستعمال؛

- إحكام الرقابة على قطع الغيار والأدوات والمهمات الصغيرة ووضع أسس سليمة لصرفها من المخازن لكي لا تتعرض للسرقة أو للضياع؛

- ضرورة التفرقة بين النفقات الإرادية والنفقات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة عندإثباتها في الدفاتر.

الفرع الثاني: أهداف مراجعة الأصول الثابتة وإجراءاتها

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

1. أهداف مراجعة الأصول الثابتة

على مدقق الحسابات عند وضع برنامجه التدقيق الأصول الثابتة، تدقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي: [1]

- التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالأصول الثابتة قد تم تسجيلها محاسبيا؛

- التحقق من وجود الأصول الثابتة؛

- التحقق من ملكية الأصول الثابتة؛

- التحقق من تقييم عناصر الأصول الثابتة؛

- التحقق من التسجيل المحاسبي لكل عمليات الأصول الثابتة.

2. إجراءات مراجعة الأصول الثابتة

على مدقق الحسابات عند وضع برنامجه لتدقيق الأصول الثابتة، إتباع مجموعة من الإجراءات وهي كالآتي: [2]

1.2 . الكمال: يقوم المراجع في هذا العنصر من التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له، من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر كمعدات النقل مثلا والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر وحذف

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 149 - 151.

كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد من صحة حساب الإهتلاكات المقابلة لاستعمال العنصر وتسجيلها، ومدى تحمل كل عنصر للمصاريف المتعلقة به وعدم تحميله لمصاريف أخرى.

2 . 2. التحقق من وجود أصول ثابتة: يقوم المراجع بالتحقق من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية، من خلال فواتير الشراء أو عقود تثبت ملكية المؤسسة للأصل موضوع المراجعة وأن يقوم المراجع ببعض الاختبارات التي تطمئنه على صحة وسلامة عملية الجرد، ولتحقيق ذلك يقوم المدقق بالخطوات التالية:

- يطلب من الإدارة كشوفات تفصيلية ببنود الأصول الثابتة، مبينا فيها تاريخ شراء الأصل وتكلفته والتغيرات التي حدثت عليه ويتم إعداد هذه الكشوف من قبل لجان فنية وتعتمد من إدارة المشروع وترفق بها شهادة من الإدارة تؤكد صحة البيانات الموضحة بهذه الكشوف وتمثيلها للحقيقة؛

- يطابق المدقق بيانات الكشوف بما تم تسجيله في مستندات ودفاتر المشروع خصوصا البيانات الظاهرة بسجل أو بطاقات الأصول الثابتة؛

- يقوم المدقق ببعض الاختبارات التي تطمئنه إلى صحة وسلامة عملية الجرد ودقة البيانات الواردة بالكشوف المشار إليها.

2 . 3. التحقق من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة: لا يعني وجود الأصل في المؤسسة امتلاك المؤسسة لهذا الأصل، فقد يكون مستأجرا من الغير أو تم بيعه للغير ولم يسلم إليه بعد، لذا علينا التأكد من ملكية المؤسسة لهذا الأصل عن طريق القيام بما يلي: [1]

- الإطلاع على عقود ومستندات ملكية الأصل، فالعقارات والسيارات مثلا تنتقل ملكيتها بعقود مسجلة في دوائر حكومية مختصة، وعلى المدقق التأكد من وجود تلك المستندات المؤيدة لملكية المؤسسة لتلك الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية؛

- متابعة ما طرأ على الأصول الثابتة من تغيرات خلال الفترة المالية التي خضعت لعملية التدقيق، فكثيرا ما يؤدي ذلك إلى تأكد المدقق من صحة ملكية المؤسسة لأصول ثابتة، أواكتشافه عمليات تلاعب أو غش لبعض عناصر هذه الأصول.

2 . 4. التحقق من تقييم عناصر الأصول الثابتة: يعمل المراجع على التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة، وذلك بالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء الحصول عليه كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل إهتلاكه تبعا للطريقة المحددة (

[1] عبد الكريم علي الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

إهتلاك ثابت متزايد، إهتلاك ثابت متناقص) ومراعاة الثبات في طرق الإهتلاك من سنة لأخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة (التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة

التاريخية).[1]

2 . 5. التحقق من التسجيل المحاسبي: يعمل المراجع على التحقق من أجل المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه، كأن يسجل المحاسب مثلا الحصول على معدات المكتب انطلاقا من الملف الآتي

- وصل الطلبية؛ - الفاتورة؛ - وصل الاستلام؛ - وصلالتسليم.

الفرع الثالث: تدقيق الأصول الثابتة الغير ملموسة

إن الغرض الرئيسي من مراجعة الموجودات الغير ملموسة هو لأجل معرفة طبيعتها ومصدرها وتكلفتها والسياسة المتبعة لشطبها وكذلك التأكد من وجود علاقة بين رصيد الموجودات الغير ملموسة وقابلية استمرارها في الحصول على إيرادات.[2]

كما أن الأصول الثابتة الغير ملموسة أو المعنوية هي الأصول التي تظهر في بعض المشروعات نتيجة لأسباب مختلفة مثل شهرة محل، براءة الاختراع، و العلامات التجارية.[3]

أما إجراءات تدقيقها ولأول مرة فتشمل: [4]

- الحصول على كشف بهذه الموجودات بين الرصيد في أول السنة، الإضافات، الحذف أو الشطب والرصيد كما في نهاية السنة؛
- فحص الأدلة والمستندات للتأكد من ملكيتها ووجودها وتكلفتها وأنها مسجلة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكيف تم الإفصاح عنها في البيانات المالية؛
- التأكد من أنها مازالت مفيدة للمنشأة، وفيما يلي تدقيق بعض الفقرات.

1. مراجعة شهرة المحل

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2006، ص234.

[3] د عبد الكريم علي الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[4] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 235 - 238.

الشهرة تعرف من أنها المقدرة على الحصول على أرباح تزيد عن معدل الأرباح العادية الخاصة بالأعمال التي تعمل بها المنشأة، ولكن الشهرة التي سوف نتطرق لها تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع وصافي القيمة السوقية العادلة للموجودات التي تم شراؤها ولهذا على المدقق إتباع إجراءات التدقيق التالية:

- الحصول على كشف بالموجودات التي تم شراؤها والالتزامات التي تمت الموافقة على الإيفاء بها، والفرق يمثل الشهرة؛

- الحصول على الأدلة من قبل الخبراء الذين قوموا هذه الموجودات ومطابقة هذا التقويم مع المعلومات التي يعرفها المدقق والتأكد من المطابقة؛

- الإطلاع على محضر اجتماعات مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة العامة أو اجتماع الهيئة العامة للمساهمين للتأكد من الموافقة على الشراء أو الدمج؛

- الحصول والإطلاع على عقد الشراء أو الدمج لمعرفة تفاصيل الاتفاق؛

- الرجوع إلى سجل المدفوعات بالنسبة للمبالغ المدفوعة أو إلى حساب رأس المال، في حالة أن الشراء أو أن جزءا منه كان بأسهم؛

- التأكد من أن الشهرة قد ظهرت بفقرة مستقلة في الميزانية العامة ومع الموجودات غير

الملموسة بالتكلفة مطروحا منها الشطب المتراكم، أو أن تظهر بالرصيد الصافي.

أما في الحالة التي تكون فيها شهرة المحل سلبية أي المبلغ المدفوع عن صافي الموجودات المشترات هو أقل منها، فإن هذا الفرق سيؤدي إلى تخفيض الموجودات المشترات.

2. براءة الاختراع

براءة الاختراع تمثل حق استعمال اختراع معين ولفترة يتم الاتفاق عليها بعقد، وعادة يتم تسجيل هذا الحق لدى سلطة معينة، أو يتم الحصول على الاختراع من خلال البحث والتطوير الذاتي، إن فقرة الاختراع تمثل فقرة مهمة في البلدان المتقدمة صناعيا لأنها تجلب إيرادات كبيرة للمستفيدين منها أما إجراءات تدقيق هذه الفقرة فيكون كالتالي:

- التأكد من الرقابة الداخلية؛

- الحصول على كشف بفقرة براءة الاختراع والذي يشمل الرصيد الافتتاحي، الإضافات خلال السنة والشطب والرصيد النهائي؛

- التأكد من الرصيد الافتتاحي وذلك بالرجوع إلى أوراق عمل السنة السابقة في حالة التدقيق المستمر، أو إلى سجلات المنشأة تحت التدقيق أو البيانات المالية للسنة السابقة؛

2 .1. بالنسبة للإضافات ففي حالة الشراء يجب الإطلاع على:

- عقد الشراء لمعرفة التكلفة المدفوعة والفترة المسموحة في استعمال هذا الحق؛

- طلب تأييد من وزارة الصناعة والتجارة من أنها مسجلة باسم المنشأة.

2 . 2. أما في حالة الحذف أو الشطب فيجب الإطلاع على السلطة المخولة عن الحذف وأسباب هذا الحذف والشطب.

- التأكد من أن سياسة الشطب ثابتة من سنة إلى أخرى وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- تم الإفصاح عنها في الميزانية العامة بالتكلفة مطروحا منها الشطب المتراكم.

3 . حقوق الطبع

والتي تشمل طبع وإعادة طبع وبيع الكتب والخرائط والموسيقى والأعمال الفنية وما شابه ذلك، حقوق الطبع يتم تحديد فترة استعمالها في بعض الأقطار بموجب القانون، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تحديد الفترة بعمر الكاتب زائد خمسين سنة ويمكن تمديدها لفترة واحدة فقط، إلى خمسين سنة أخرى ولهذا على المدقق عند مراجعة هذه الفقرة التأكد من فائدتها وللفترة التي يحددها القانون.

4. العلامات الفارقة

مثل الرموز والتصاميم والأسماء المستعملة مثل اسم وعلامة شركة مرسيدس بنز وجنرال موتور وما شابه ذلك وتسجيل هذه العلامات لدى جهات معينة، لأجل الحصول على حماية قانونية ومن إساءة استعمالها من قبل الغير، وتتم مراجعتها على نفس أسس مراجعة الفقرات المذكورة سابقا (شهرة المحل، براءة الاختراع).

المطلب الثاني: مراجعة الأصول المتداولة

الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي تنوي الإدارة تحويلها إلى نقد واستعمالها أثناء السنة القادمة وأثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.

الفرع الأول: أهداف تدقيق الأصول المتداولة

تتلخص أهداف تدقيق الأصول المتداولة بصورة عامة فيما يلي: (1)

- التأكد من وجود الأصل المتداول في تاريخ إعداد الميزانية العامة؛

- التأكد من ملكية المؤسسة للأصل وتحديد نوع الملكية؛

- التحقق من صحة التوجيه المحاسبي (المعالجة المحاسبية) أو الدقة الموضوعية في الإثبات والإظهار أو التبويب، حيث سنعرض فيما يلي أهداف تدقيق كل مفردة من الأصولالمتداولة على حدى وهي كالتالي:

1. النقد في الصندوق (الخزينة)

- التأكد من أن النقدية الموجودة فعلا في الخزينة تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات؛

- التأكد من أن النقدية الموجودة في الدفاتر هي النقدية الصحيحة التي يجب أن تكون مسجلةفعلا بمعنى أن تكون عمليات المقبوضات والمدفوعات صحيحة.

2. النقد لدى البنك

- التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف؛

- التوصل إلى الرصيد الحقيقي الواجب إظهاره في الميزانية العامة للمؤسسة وذلك عن طريق إعداد مذكرة تسوية البنك وإجراء التسويات بالدفاتر اللازمة.

3. المخزون السلعي (البضاعة)

- التأكد من الوجود الفعلي لبضاعة آخر مدة والحالة الموجودة عليها في تاريخ إعداد الميزانية؛ . التأكد من ملكية المنشأ البضاعة التي تم جردها من قوائم الجرد؛

- التأكد من صحة تطبيق المبادئ المحاسبية السليمة في تقييم بضاعة آخر مدة كمبدأ السوق

أو التكلفة أيهما أقل، ومبدأ إثبات تطبيق هذه المبادئ.

4. الاستثمارات المالية

- التأكد من وجود هذه الأوراق لدى المؤسسة فعلا أو في محفظة الأوراق المالية في البنك ؛

- التأكد من أن هذه الاستثمارات المالية عائدة لملكية المؤسسة مدعمة بشهادات أسهم وسندات سواء كانت هذه الشهادات مؤقتة أو دائمة؛

- التحقق من صحة تقييم الاستثمارات؛

- التأكد من احتساب عوائد هذه الاستثمارات ليتم تحميل الفترة المالية الحالية بنصيبها من هذه الإيرادات وبالتالي إعداد الحسابات الختامية بكل دقة لكي تظهر ميزانية المركز المالي الصحيحة للمؤسسة؛

- التأكد من صحة تبويب هذه الاستثمارات بعد تقويمها والتأكد من ملكيتها؛

- التأكد من صحة الحسابات والصحة الحسابية بالرجوع إلى السجلات والدفاتر والمستندات

ومقارنة الأرقام الإجمالية بالمجموع الانفرادي لهذه الأوراق.

5. أوراق القبض

- التأكد من الوجود الفعلي لأوراق القبض؛

- التأكد من ملكية المؤسسة لهذه الأوراق ونوعية ملكيتها (مطابقة أو تحت التأمين أو برسمالتحصيل أو رسم الخصم ..... الخ).

6. الذمم المدينة (العملاء)

- التحقق من جدية وقانونية المبالغ المقيدة في حسابات العملاء؛

- التأكد من صحة أرصدة الحسابات الخاصة بالعملاء؛

-التأكد من صحة تقييم الذمم المدينة وإمكانية تحصيل هذه الديون.

الفرع الثاني: مراجعة بضاعة آخر مدة

بعد تحديد الأهداف المرجوة من تحقيق مراجعة البضاعة (المخزون السلعي) وقبل الشروع في إجراءات التحقق من هذه الأهداف يجب على المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزون حتى يستطيع تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة لهذا البند.

1. مقومات نظام الرقابة الداخلية على المخزون

- المساهمة في التخطيط لجرد البضاعة؛ : ملاحظة عملية الجرد و عمل جرد لبعض الفقرات؛

- الحصول على كشوفات الجرد النهائية الموقعة من قبل لجان الجرد وعمل التالي:[1]

• التأكد من العمليات الحسابية.

• مقارنة فقرات التي تم جردها مع الكشوفات النهائية والاستفسار عن أيةانحرافات.

- أوامر شراء البضاعة يجب أن يكون مصادق عليها من شخص مختص أو جهة محددة؛

[1]إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة "معايير وإجراءات "، مرجع سبق ذكره، ص 212 - 213.

- متابعة أوامر الشراء المتأخرة عن موعد الاستلام المتفق عليه من قبل موظف مختص بذلك بإدارة أو قسم المشتريات؛

- دراسة صلاحية البضاعة والتأكد منها، جيدة، بطيئة الحركة، تالفة؛

- التأكد من عدم وجود التزامات على البضاعة؛ . التأكد من الإفصاح عنها في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- إتباع نظام نقطة إعادة الطلب وسياسة مخزون الأمان؛

- عدم صرف أي كميات بضاعة من المخازن إلا بناءا على إذن تصريف مصادق عليه؛

- فصل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات وتقسيم العمل في جميع العمليات المتعلقة بالمخزون والمخازن؛

- الحصول على رسالة التمثيل بشأن المخزون.[1]

2. إجراءات مراجعة بضاعة آخر مدة

يقوم مدقق الحسابات بالتحقق من صحة رقم بضاعة آخر المدة بقائمة المركز المالي، فإنه يقوم بالإجراءات التالية:

2 .1. التحقق الحسابي والمستندي

ويتم التحقق عن طريق ما يلي:

- الإطلاع على مسودة قوائم الجرد لملاحظة أي تغيرات للاستفسار عنها؛

- مراجعة العمليات الحسابية للأرقام الواردة في قوائم الجرد، وكذلك مقارنة مجاميع قوائم الجرد مع الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي؛

- التأكد من قيام لجنة خاصة بعملية الجرد يتم تشكيلها بواسطة الإدارة، ومن وجود توقيعات هذه اللجنة على قوائم الجرد؛

- مطابقة بيانات الجرد مع بيانات لأصناف في بطاقة الأصناف ومع دفتر أستاذ المخازن والاستفسار عن أساليب الاختلاف؛

- فحص سجلات المخازن مستنديا بالرجوع إلى أذون أو مستندات التسليم والاستلام وغيرها من السجلات والتأكد من وجود المستندات المؤيدة لكل عمليات الصرف أو الاستلام؛

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص224.

- فحص محاضر الجرد التي أجريت خلال العام، ومعرفة نتيجة هذه العمليات والاستفسار عن الاختلاف؛

- التحقق من معالجة نتائج ما أسفرت عنه نتائج الجرد في الدفاتر بقيود محاسبية صحيحة وترحيلها لحساباتها الخاصة في دفتر الأستاذ العام.

2. 2. التحقق من وجود البضاعة

يسعى المراجع إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن وذلك بالوقوف على واقع عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة وأن يقوم أشخاص آخرين بعملية الجرد وإعداد القائمة النهائية التي ينبغي تأشيرها من طرف شخص مخول له ذلك قانونيا.

2 .3 . التحقق من امتلاك المؤسسة للبضاعة

يقوم المدقق بالتأكد من امتلاك المؤسسة للبضاعة في نهاية العام، بغض النظر عن مكان وجودها سواء في مخازن المؤسسة أو لدى الغير كأمانة، كما أن على المدقق أن يتأكد من عدم إدراج بضاعة غير ملموسة للمشروع ضمن قوائم الجرد، مثل بضاعة الأمان والبضاعة المباعة التي لا تزال في مخازن المؤسسة ولم ترسل بعد للعملاء لسبب ما ولتحقيق ذلك يقوم المدقق بالإجراءات التالية:

- إجراء المقارنات بين سجلات المخازن ودفاتر اليوميات المساعدة للمشتريات والمبيعات ومردوديتها؛

- الحصول على شهادة من الموردين بامتلاك المؤسسة للبضائع التي لم ترسل بعد للمؤسسة والإطلاع على المستندات الخاصة بعملية الشراء والتأكد من صحتها؛

- التأكد من استبعاد البضاعة التي ليست ملك للمؤسسة ولكنها موجودة في حيازتها من قوائم الجرد وذلك بمراجعة المبيعات وأذون صرف المواد من المخازن.

2 .4. التأكد من صحة تقييم البضاعة

ينبغي على المراجع التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات كطريقة الداخل أولا خارج أولا (FIFO) مثلا أو طريقة التكلفة الوسيطية المرجح(CUMP)[1] .

الفرع الثالث: إجراءات مراجعة الأوراق المالية

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 153.

حيث تتلخص إجراءات مراجعتها فيما يلي: [1]

- تحليل العمليات التي تمت على حساب الاستثمارات حيث يقدم العميل جدولا تحليليا فيه كل تفاصيل استثمارات أول مدة و الإضافات ثم رصيد آخر مدة، ويجب هنا الرجوع إلى محاضر جلسات مجلس الإدارة وعقود الشراء والبيع؛
- التحقق من صحة سعر البيع أو الشراء وذلك بمراجعة أسعار البورصة في تاريخ الشراء أو البيع؛
- القيام بالجرد الفعلي عن طريق جرد محفظة الاستثمارات و الحصول على تأيدات أي مصادقات من طرف ثالث؛
- التأكد من سلامة التسجيل بالدفاتر والتأكد من ملكيته حيث أن هذا هدف وإجراء بنفس الوقت وكذلك صحة التقييم لهذه الاستثمارات والذي يجب أن يكون عن طريق المقارنة بينسعر التكلفة للاستثمارات وبين القيمة السوقية لها.

الفرع الرابع: الرقابة الداخلية على أوراق القبض وإجراءات مراجعتها

أوراق القبض هي الأوراق التجارية وهنالك عدة مصادر لأوراق القبض ومن مصادرها الرئيسية الذمم المدينة، ولأجل الرقابة على هذه الأوراق فإنه يجب أن تكون هنالك سلطة معينة لقبول هذه الأوراق، وأن تكون هذه السلطة منفصلة عن قسم المسؤول عن تقييدها في الدفاتر والاحتفاظ بها.

ومن أجل القيام بهذه المرحلة على المدقق القيام بالإجراءات التالية: [2]

1. طلب أو تحضير كشف بأوراق القبض يبين:
   - الشخص الذي وقع الورقة؛
   - تاريخ إنشائها؛
   - تاريخ استحقاقها؛
   - المبلغ؛
   - سعر الفائدة.
2. القيام بجردها مع اختيار عينات وملاحقتها إلى سجل أوراق القبض.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 219 – 220.

3. في حالة وجود أوراق القبض لدى أطراف أخرى (لدى البنك أو المحامي على سبيل المثال)،طلب تأييدات من هذه الأطراف وأنها ملك للمؤسسة وخالية من أية التزامات.

4. في حالة وجود أوراق قبض تم تجديدها، التأكد من:

- أنه تم شطب الورقة القديمة؛
- أنه تم قيد الورقة الجديدة في السجلات؛
- إعادة احتساب الفائدة على الورقة الجديدة.

5. الفوائد على أوراق القبض أو على إعادة تجديدها تظهر بفقرة مستقلة في حساب الأرباح والخسائر.

6. الإفصاح عنها في الميزانية العامة بفقرة مستقلة وفصل الأوراق المستحقة وغير مستلمة عن أوراق القبض الأخرى.

الفرع الخامس: الرقابة الداخلية على العمليات النقدية وإجراءات مراجعتها

1. **تعريف النقدية:** هي النقود الموجودة في خزينة المؤسسة أو في صندوق النشرية أو صناديق الفروع، كما تشمل أيضا النقدية في البنوك التي يتعامل معها المشروع [1].

إن مسؤولية الحفاظ على الموجودات ومنها النقدية هي من مسؤولية الإدارة ممثلة في قسم المالية الذي تقع عليه مسؤولية توفير التالي: [2]

- جميع النقدية المفروض أن تستلم قد تم استلامها وسجلت بصورة صحيحة و أودعت في البنك بنفس اليوم أو في التالي؛
- جميع المصروفات تمت بناء على تخويل من السلطة المخولة وأنها لأغراض المؤسسة وقد تم تسجيلها؛
- التأكد من كفاية رصيد النقدية لمقابلة احتياجات المؤسسة، وذلك بواسطة وضع موازنة للتدفقات النقدية من مقبوضات ومصروفات ومحاولة توفير قروض في حالة الحاجة واستثمارالفائض في الأسهم والسندات القابلة للتحويلعند الحاجة وتتمثل الرقابة الداخلية الجيدة على النقديةبالتالي:
  - عدم السماح لأي شخص من التعامل مع النقدية من أول خطوة إلى آخر خطوة؛

[1] عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، مرجع سبق ذكره، ص298.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 196 - 197.

• فصل عملية الاستلام عن عملية القيد؛

• تسجيل المقبوضات حال استلامها؛

• عمل وصولات قبض مرقمة تسلسليا ومسبقا وبعدة نسخ؛

• جميع المقبوضات اليومية يجب أن تودع في البنك بنفس اليوم أو في اليوم التالي و عدمصرف أي مبلغ مهما كان من الصندوق العام؛

• دفع جميع المصروفات بواسطة شيكات؛

• إيجاد صندوق للنثرية لأجل دفع المصاريف الصغيرة؛

• عمل تسويات شهرية لحسابات البنوك من قبل شخص غير الشخص المسؤول عناستلام النقدية والمسؤول عن تحضير الشيكات وتوقيع التسويات من قبل شخص مسؤول.

2. إجراءات مراجعة النقدية: حيث تتمثل هذه الإجراءات في مراجعة الصندوق الخزينة - البنك)

وتكون على النحو التالي:

2 . 1 . إجراءات تدقيق النقد بالصندوق (الخزينة): يتم تدقيق الأهداف الخاصة بتدقيق النقد فيالصندوق إتباع الإجراءات التالية: (1)

- القيام بعملية الجرد ويقوم بها المحاسب مع المدقق ويحضر محضر عملية الجرد يتضمن فئات النقد وكمياتها وقد يساوي الجرد الفعلي مع الدفاتر أو يقل؛

- تدقيق دفتر النقدية حسابيا أي جمع الخانات الفرعية في هذا الدفتر وخاصة ببنود المقبوضات والمدفوعات للمقارنة مع المجاميع المختلفة لها؛

- تدقيق دفتر النقدية مستنديا أي تدقيق مستندات القبض والصرف من النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية مما يتطلب من المدقق الإلمام بالقوانين المرعية و النظام المحاسبيللمشروع ونظام الرقابة الداخلية فيه ويجب هنا أيضا تدقيق المستندات والوثائق الأخرى المؤيدة لمستند القبض أو الصرف كالفواتير والمكشوفات والإشعارات وما إلى ذلك.

كما يجب على المدقق إثبات أرقام وقيم المستندات التي قام بتدقيقها مع أية ملاحظات له لإثبات ما قام به من عمل.

2 . 2. إجراءات تدقيق النقدية بالبنك:

- الحصول على كشف لدى البنك ؛
- إجراء قيود التسوية اللازمة لحساب البنك في دفاتر المشروع؛
- إعداد مذكرة تسوية البنك ؛
- التدقيق الحسابي والمستندي لحساب البنك في دفاتر المؤسسة.

للمذكرة التسوية وظيفتين أساسيتين هما:

- التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف؛
- التوصل إلى الرصيد الحقيقي الواجب إظهاره في الميزانية العامة.

المبحث الثاني: مراجعة الخصوم

سنتناول في هذا المبحث مراجعة حسابات الخصوم (المطلوبات) أي كافة الالتزامات التي على المؤسسة سواء لأصحابه أو الغير ويتم تصنيف عناصر هذه المجموعة إلى العناصر التالية: [1]

- رأس المال؛
- الاحتياطات بأنواعها المختلفة؛
- الأرباح المحتجزة (المرحلة) ؛
- ديون طويلة الأجل؛
- ديون قصيرة الأجل.

المطلب الأول: مراجعة الأموال المملوكة

إن تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في قطاع معين يؤدي لا محالة إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف وبعقد تأسيس يضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها، ففي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسم إلى أسهم، تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه إذا وجب على المراجع التحقق من أسهم الشركاء وعددها وتقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية وكذا تتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة موضوع

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 156 - 157.

المراجعة وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الإدارة والقانون المعمول به، ففي ظل الذي سبق يمكن سن أحكام عامة للتحقق من الأموال المملوكة وهي على النحو التالي:

- التأكد العقد الابتدائي، والقانون المنظم للمؤسسة موضوع المراجعة لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم (ممتازة، عادية) وحقوق المساهمين من ناحية الربح ورد رأس المال؛

- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو خفض رأس المال وتعديل حقوق المساهمين؛

- يفحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم؛

- يتحقق من أن المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه المؤسسة؛

- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه من حيث عدد وقيم وشهادات الأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين؛

- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

الفرع الأول: مراجعة رأس المال

تختلف مكونات رأس المال باختلاف الشكل القانوني للمشروع، ففي المشروعات الفردية يتكون رأس المال من المبلغ الذي خصصه صاحب المشروع الاستثماره في المشروع بينما يتكون رأس المال في شركات الأشخاص من حصص الشركاء وفي شركات المساهمة يتكون رأس المال من مجموعة الأسهم المكتتب فيها من قبل المساهمين وهي كالتالي: [1]

1. **مراجعة رأس المال في المشروع الفردي** : يتغير رأس المال في المشروع الفردي تبعا لمؤثرات متعددة منها رغبة صاحب المشروع في زيادته أو تخفيضه أو نتيجة زيادة الأرباح المحققة وإعادة استثمارها في المشروع أو نتيجة انخفاض رأس المال بسبب الخسائر التي تحققت، أو بسبب المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع، وعلى المدقق عند التدقيق لهذا البند مراعاة ما يلي:

- التأكد من صحة رصيد حساب رأس المال وأنه يطابق الرقم الظاهر بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية السابقة؛

[1] عبد الكريم، على الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 303 -306

- تتبع ما حدث من زيادة أو تخفيض على رأس المال خلال الفترة والإطلاع على المستندات المؤيدة لها للتأكد من صحة وسلامة هذه المتغيرات؛

- فحص حساب المسحوبات الشخصية والتأكد من صحة هذه المسحوبات واعتمادها من قبل صاحب المؤسسة؛

- فحص حساب الأرباح والخسائر بهدف التأكد من صحة الأرباح التي ستؤدي إلى زيادة رأس المال أو صحة الخسائر التي ستؤدي إلى تخفيض رأس المال.

2. **مراجعة رأس المال في شركات المساهمة:** يتكون رأس المال في شركات المساهمة من حصصمتساوية ويسمى كل منها سهما، في الغالب تكون قيمة كل سهم منها ضئيلة ويمكن الاكتتاب في تلك الأسهم أو شرائها من قبل جميع فئات الشعب بهدف توزيع ملكية رأس المال على أكبر عدد ممكن من المساهمين.

وتنقسم شركات المساهمة إلى عمومية وخصوصية، وتتميز هذه الأخيرة بعدم طرح أسهمها للاكتتاب العام، بعكس شركات المساهمة العامة، وعلى مدقق الحسابات عند تدقيق رأسمال شركات المساهمة مراعاة ما يلي:

- الإطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وعلى قرارات الهيئة التأسيسية، إذا كانت عملية التدقيق تتم في السنة المالية الأولى للشركة، أو الإطلاع على قرارات الهيئة العامة خلال حياة المشروع، للتعرف على شروط عملية الاكتتاب والتخصيص ومقدار رأس المال المصدر والمكتتب فيه ونوع الأسهم المكونة لرأس المال؛

- الإطلاع على قوائم الاكتتاب وصور خطابات التخصيص والتأكد من صحة إجراءات عمليةتخصيص الأسهم؛

- تدقيق المتحصلات من عملية الاكتتاب في الأسهم والإشعارات البنكية ومع ما تم تسجيله في سجل المساهمين ودفاتر النقدية؛

- التأكد من اتخاذ المشروع كل الإجراءات القانونية الكفيلة بالمحافظة على حقوقه، فحص الأقساط المتأخرة على المساهمين؛

- التأكد من أن عمليات التنازل عن الأسهم قد تمت في السوق المالي، الذي تتم هذه العمليات تحت إشرافه؛

- التأكد من أن البيانات الخاصة برأس المال قد ظهرت بشكل واضح ودقيق في قائمة المركزالمالي.

3. **مراجعة رأس المال في شركات الأشخاص**: وتنشأ هذه الشركة بموجب عقد يلتزم به شخصان أوأكثر وذلك بأن يقدم كل منهم حصة من المال أو عمل على أن يقتسم الشركاء ما ينتج عن أعمال الشركة من ربح أو خسارة، وقد

تكون هذه الحصة مساهمة الشريك بجهده وعمله وليس من الضروري أن تتساوى الحصص في القيمة، وقد تكون الحصص المقدمة نقدية أو عينية تتمثل فيمجموعة من الأصول، حيث يمثل العقد المكتوب بين الشركاء طبيعة حصة كل شريك ومقدارها وكيفية سدادها ومقدار الفوائد المحسوبة عليها ونسبة الأرباح الصافية الموزعة، وعلى مدقق الحسابات عند تدقيق رأس المال مراعاة ما يلي:

- الإطلاع على عقد الشركة للتعرف على رأس المال المستثمر، وعلى حصة كل شريك وذلك حسب ما ينص عليه العقد وطبيعة تلك الحصص وكيفية سدادها ومقدار الفوائد الواجب احتسابها على هذه الحصص؛

- التأكد من النسب المقررة لمسحوبات كل شريك والتأكد من عدم تجاوز الحد الأقصىالمنصوص عليه في العقد للمسحوبات.

الفرع الثاني مراجعة الاحتياطات

1. **تعريف الاحتياطات:** هو المبلغ الذي يخصم صافي الربح لمقابلة غرض معين أو تحقيق هدف تسعى إليه المؤسسة أو تطبيقا لأحكام قانون الشركات ومن هنا يعتبر الاحتياطي توزيعا للأربح علىعكس المخصص الذي يعتبر عبئا على الأرباح ويرى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أن لفظ "الاحتياطي" يستعمل للدلالة على المبالغ التي تحتجز من الأرباح الصافية لمقابلة أغراض معينة أوتحقيق أهداف محددة.[1]
2. إجراءات مراجعة الاحتياطي الإجباري : على مدقق الحسابات في هذا المجال القيامبالتالي:[2]

- التأكد من حجز الاحتياطي القانوني بنسبة 10% من صافي الأرباح حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 25% من رأس المال (تختلف باختلاف القانون)؛

- في حالة حدوث زيادة أو نقص في رأس المال يجب التأكد من أن المؤسسة قد عالجت التغيرات التي تطرأ على الاحتياطي الإجباري حسب النصوص القانونية والنظام الداخلي للمؤسسة؛

- في حال قيام المؤسسة باقتطاع نسبة أعلى من 10% أو زيادة الاحتياطي عن 25% من رأس المال، يقوم المدقق بالتأكد من أن هناك قرار من مجلس الإدارة بذلك ويتم هذا عن طريق الإطلاع على نص قرار مجلس الإدارة؛

- في حالة إصدار الشركة أسهما جديدة بعلاوة إصدار يقوم بالتأكيد من أن هذه العلاوة قد أضيفت إلى الاحتياطي الإجباري حتى ولو بلغ الاحتياطي حده الأعلى؛

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] خالد أمين عبد الله، نفس المرجع أعلاه، ص 274.

- يقوم المدقق بالتأكد من عدم استخدام الاحتياطي الإجباري لتوزيع الأرباح على المساهمين وذلك بالرجوع إلى قائمة الأرباح والخسائر وحساب الاحتياطي الإجباري؛

- التأكد من أن الشركة قد أعادت إلى الاحتياطي الإجباري ما أخذت منه في السنة السابقةوذلك عن طريق خصم المبلغ من صافي الأرباح في السنة التالية.

3. **إجراءات مراجعة الاحتياطي الاختياري**: حيث يجب على المدقق القيام بالإجراءات التالية:

- التأكد من أن الاحتياطي الاختياري لا يتعدى النسبة القانونية من الأرباح؛

- التأكد من مجموع الاحتياطات الاختيارية لا يتعدى 50% من رأس المال ماعدا شركات التأمين والمصاريف والتي لا حدود له فيها؛

- التأكد من أن الاحتياطي الاختياري قد أستخدم في إطار الهدف الذي وضع من أجله و على المدقق القيام بالآتي:

• التأكد من أن النسبة التي حجزت من الأرباح كاحتياطي قانوني لا تزيد على النسبة القانونية من الأرباح ويقوم بهذه العملية عن طريق فحص حساب الأرباح والخسائر وقائمة توزيع الأرباح والخسائر وحساب الاحتياطي الاختياري وهذا يتطلب الرجوع إلىقانون الشركات ونظام الشركة الداخلي وقرارات مجلس الإدارة؛

• التأكد من أن مجموع الاحتياطات الاختيارية لم يتعدى الحد الأعلى نسبة من رأس المالمع ضرورة الانتباه إلى أي زيادة أو تخفيض في رأس المال مما قد يؤثر على مبلغ الاحتياطي ويتم ذلك بالرجوع إلى قائمة الأرباح والخسائر وقائمة توزيع الأرباح والخسائر وحسابات الاحتياطات الاختيارية؛

• التأكد من أن الاحتياطي قد أستخدم في الغرض الذي وافق مجلس الإدارة عليه وذلك بالإطلاع على الأوراق والمستندات المؤيدة لهذا الاستثمار وإذا وجدت أي مخالفة في ذلك فإنه يطلع مجلس الإدارة إما تحويل الاحتياطي الاختياري إلى احتياطي إجباري أو توزيع هذا الاحتياطي على المساهمين كأرباح.

الفرع الثالث: مراجعة الأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة هي جزء من الأرباح التي يتقرر عدم توزيعها على الشركاء أو المساهمين تحقيقا العدة أهداف منها ثبات نسبة صافي الربح الموزع على الشركاء، أو توزيع أرباح مرحلة من السنوات السابقة في سنوات ينخفض فيها رقم صافي الأرباح، أو تدعيما للمركز المالي للمشروع، أو تنفيذ سياسات إدارية محددة في النظام الداخلي للمشروع، وتقوم إدارة المشروع أو مجلس الإدارة في شركات المساهمة بتحديد قيمة الأرباح التي سيتم ترحيلها للفترة أو الفترات

المالية التالية، ويتم الموافقة على ذلك من قبل الهيئة العامة للمساهمين في شركات المساهمة، وعلى مدقق الحسابات مراعاة النقاط التالية: [1]

- التأكد من رصيد أرباح المرحلة في نهاية العام السابق الظاهر بقائمة المركز المالي للسنة السابقة؛
- التأكد من أن المبلغ المحتجز في السنة الحالية، بالإطلاع على قرارات مجلس الإدارة ومعرفة أسباب حجز الأرباح واتفاق ذلك مع النظام الداخلي للمشروع؛
- التأكد من أن رصيد أرباح المرحلة والظاهر بقائمة المركز المالي للسنة الخاضعة لعملية التدقيق، يمثل مجموع أرباح المرحلة من العام السابق والأرباح التي تقرر احتجازها في السنة الخاضعة لعملية التدقيق.

المطلب الثاني: مراجعة الديون طويلة وقصيرة الأجل

بعد تناولنا في المطلب الأول مراجعة حقوق الملكية سنعرض في هذا المطلب مراجعة حقوق الغير وهي ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير، ويتم تبويب هذه الالتزامات ضمن بندين رئيسيين هما ديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

الفرع الأول: مراجعة ديون طويلة الأجل

1. **تعريف ديون طويلة الأجل:** وهي الالتزامات التي تقوم المؤسسة بتسديدها خلال عدة أعوام وأفضل مثال على ذلك هي القروض التي تعقدها المؤسسة مع البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وإسناد القرض الذي يعتبر قرض طويل الأجل، يتم الحصول عليه بالاكتتاب العام أو الخاص، بإجراءات نص عليها قانون الشركات. [2]
2. **مراجعة ديون طويلة الأجل** : تقوم المؤسسة بالإقراض طويل الأجل في بعض الحالات كمصدر تمويل خارجي لتمويل عملية التوسيع أو شراء أصول ثابتة، على أن يتم تسديد القرض وفوائده خلال عدة سنوات، وتتمثل إجراءات التدقيق للقروض طويلة الأجل فيما يلي: [3]

- التأكد من صحة الحصول عليه والإجراءات القانونية واعتمادها من جهة مسؤولة في المؤسسة تحت التدقيق (مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة العامة)؛

[1] عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 307

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص250.

[3] عبد الكريم، علي الرمحي ، مرجع سبق ذكره، ص 308.

- الحصول على كشف بالقروض تبين الأرصدة الافتتاحية وحركتها خلال السنة والرصيد كما في نهاية السنة، وبعد جمعه مطابقة الرصيد مع حساب الرقابة في الأستاذ العام؛

- الحصول على العقد أو صورة منه ودراسته بالنسبة إلى:

• مبلغ القرض؛

• سعر الفائدة؛

• موعد السداد؛

• الأقساط التي يجب دفعها خلال السنوات القادمة والأقساط المستحقة خلالها؛

• الضمانات.

- التأكد من أن هنالك إشارة وضعت في البيانات المالية، إما على وجه الميزانية أوفي الإيضاحات المرفقة معها تبين الضمانات (عقارا على سبيل المثال)؛

- الإطلاع على المستندات والأدلة المؤيدة لاستلام مبلغ القرض (سجل المقبوضات مثلا)؛

- إعادة احتساب الفائدة الظاهرة في حساب الأرباح والخسائر؛

- الحصول على تأييد مباشر من الجهة المقرضة مبينا مبلغ القرض، الفائدة، المبالغ المسددة، والمبالغ المستحقة و غير مدفوعة؛

- التأكد من الإفصاح عنها في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1. إجراءات مراجعة السندات

ويتم ذلك حسب ما يلي: [1]

- الإطلاع على النظام الداخلي للشركة لمعرفة الأحكام الخاصة بإصدار السندات واستهلاكها؛

- الإطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين للتأكد من صحة الإجراءات؛

- التأكد من شروط الإصدار، إذ قد تصدر السندات بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، كما قد ينص على أن يكون السداد بعلاوة أو بخصم وتعتبر علاوة الإصدار إيراد رأسماليا يستخدم في استهلاك مصروفات إصدار السندات ويرحل الباقي إلى حساب احتياطي قانوني أما خصم الإصدار فينبغي استهلاكه إما على مدة قصيرة أو بمقدار انتفاع السنة المالية بالقرض؛

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "مرجع سبق ذكره، ص 308.

- التأكد من استيفاء الشروط القانونية الواردة في القوانين المرعية؛

- مراجعة العمليات الخاصة بالاكتتاب وسداد الأقساط والفوائد بالإضافة إلى عمليات استهلاك السندات ومعالجة خصم علاوة الإصدار مع القيود الواردة بالدفاتر والمستندات المؤيدة لها واعتمادها الخاص من مجلس الإدارة والجمعية العمومية؛

- مراعاة شروط الإصدار من حيث الفائدة ومواعيد سدادها وأي نص خاص بتكوين احتياطي سداد السندات واحتساب الفائدة المستحقة في نهاية السنة المالية مع مراعاة حجز احتياطي بردالسندات؛

- التأكد من إظهار السندات كبند مستقل ضمن الخصوم طويلة الأجل بجانب المطلوبات بالميزانية العامة؛

- التأكد من صحة الاستهلاك وإجراءاته وبصورة خاصة إعداد السندات والإطلاع علىالمحضر الخاص بذلك ومراجعة سداد قيمتها لأصحابها.

الفرع الثاني: مراجعة ديون قصيرة الأجل

1. **تعريف ديون قصيرة الأجل:** وهي عبارة عن حقوق الغير قصيرة الأجل والتي تتغير كثيرا خلالالعام، ويتم تسديدها خلال العام أيضا، ومن أمثلة هذه الالتزامات الذمم الدائنة (الدائنون) والأوراق التجارية المسحوبةعلى المؤسسة (أوراق الدفع) وكذلك قروض قصيرة الأجل والتيتعقدها المؤسسة وتتعهد بسدادها خلال فترة قصيرة قد تمتد لعدة أشهر.[1]

2. **تدقيق أوراق الدفع:** أوراق الدفع هي الأوراق التجارية الصادرة عن المشروع لصالح الغير مثل الكمبيالات والسندات الأذنية (سندات السحب) المسحوبة على المشروع من الغير وتتمثل أهدافتدقيق هذا البند فيما يلي:[2]

- أن جميع هذه الالتزامات قد تم قيدها في الدفاتر؛

- أنها أنشأت نتيجة نشاطات قانونية ومخولة من سلطة لها حق التخويل؛

- أنها مسجلة بقيمتها الحقيقية؛

- أنه تم الإفصاح عنها في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1] عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 249 – 250.

ولأجل التدقيق والتأكد من هذه العملية فإن برنامج المراجعة يكون كالتالي:

2 .1. الحصول على كشف بأوراق الدفع مبينا:

- رقم ورقة الدفع؛
- اسم المستفيد؛
- تاريخ نشوء هذه الورقة؛
- مبلغها؛
- نسبة الفائدة، إن وجدت، ولأي سبب تم إعطاؤها (ضمان على سبيل المثال).

2 . 2. جمع حقل المبلغ في الكشف ومقارنة الرصيد مع حساب الرقابة في الأستاذ العام والاستفسار عن أية اختلافات.

- مقارنة التفاصيل بموجب الكشف مع سجل أوراق الدفع؛
- الحصول على تأييدات مباشرة من حاملي أوراق الدفع؛
- طلب أوراق الدفع التي تم دفعها خلال السنة ومراجعتها مع:
  - سجل المدفوعات؛
  - مقارنة تاريخ الاستحقاق مع تاريخ الدفع؛
  - في حالة وجود أوراق دفع تم تجديدها، التأكد من حذف الورقة القديمة من السجلاتوقيد الورقة الجديدة.

3. مراجعة تأمينات العملاء: هنالك بعض العملاء يقومون بدفع تأمينات على حساب الحاويات (على سبيل المثال صناديق الحليب، المرطبات ..... الخ) ولأجل مراجعة هذه الفقرة والتأكد منها فإن مدقق الحسابات يقوم بالتالي: [1]

- طلب قائمة بهذه التأمينات مبينا الاسم، التاريخ، وسبب إعطاء هذه التأمينات؛
- جمع القائمة ومطابقة الرصيد مع الرصيد بموجب حساب الرقابة في الأستاذ العام؛
- طلب تأييدات مباشرة في الحالة التي يكون فيها الرصيد ماديا.

4. مراجعة الذمم الدائنة: الذمم الدائنة أو الدائنون هم عبارة عن مجموعة من أرصدة الحسابات

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 249.

الشخصية الدائنة، تظهر في دفاتر المشروع غالبا نتيجة لعمليات الشراء على الحساب ويتم تخصيص دفتر الأستاذ كمساعد لتحليل حسابات هذه المجموعة على أن يخصص لها حساب إجمالي بدفتر الأستاذ العام، وتتمثل إجراءات تدقيق الدائنين فيما يلي: [1]

- الحصول على كشف (ميزان المراجعة) بالذمم الدائنة؛

- جمع ميزان المراجعة ومطابقة الرصيد مع رصيد الرقابة في سجل الأستاذ العام؛

- مقارنة عينات من الذمم الدائنة بموجب ميزان المراجعة إلى سجل أستاذ الذمم الدائنة؛

- مقارنة عينات من سجل أستاذ الذمم الدائنة إلى ميزان المراجعة؛

- الاستفسار ومناقشة الإدارة بشأن الذمم الدائنة القديمة والمختلف عليها؛

- الاستفسار عن الأرصدة المدينة في ميزان المراجعة، وإذا كانت مادية طلب تأييدات بها والتأكد بأنها صنفت مع الذمم المدينة؛

- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة و الاستفسار عن أية ضمانات أعطت للذمم الدائنة؛

- الإفصاح عنها في البيانات المالية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أي فصلالذمم الدائنة والمتعلقة بالنشاط الاعتيادي عن الذمم الدائنة الأخرى.

5. **مراجعة ضريبة المبيعات:** ضريبة المبيعات تمثل ضريبة موضوعة من قبل الدولة على المبيعات الفئاتمعينة من البضائع والخدمات، وهذه الضريبة لا تمثل مبيعات ولا مصاريف على المؤسسة تحت التدقيقوالشركة عبارة عن واسطة للحصول على هذه الضريبة ودفعها إلى الدولة، وعلى مراقب الحسابات التأكد من هذه الضريبة من خلال الأدلة المتوفرة لديه، ومن خلال تدقيقه للمبيعات ومن هذه الخطوات للتأكد من هذه الضريبة ما يلي: [2]

- إعادة احتساب الضريبة على المبيعات، وذلك باختيار فواتير معينة وخصوصا البنود الكبيرة (المادية) و التأكد من المبلغ المحتسب؛

- مراجعة المراسلات و المدفوعات التي تمت مع الجهة المسؤولة في وزارة المالية؛

- مراجعة المبالغ المدفوعة مع سجل المدفوعات خلال السنة والفروق بين مجموع ضريبة المبيعات والمبلغ المدفوع يمثل رصيد الالتزامات كما في نهاية السنة؛

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "مرجع سبق ذكره ، ص 245 - 246.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص.249 - 248

- مراجعة مجموع المبيعات ومقارنتها مع المبالغ المستعملة لاحتساب ضريبة المبيعات وذلك التقويم مدى معقولية مجموعة ضريبة المبيعات.

6. المصروفات المستحقة: وهي تلك المصروفات التي تعبر على الفترة الحالية (أي تخصها)ولكنها لم تدفع ومن أهداف تدقيق هذه المصروفات ما يلي: [1]

- التأكد من أن الفترة المالية قد حملت بنصيبها من هذه المصروفات؛
- التأكد من صحة تقييم هذه الالتزامات؛
- التأكد من صحة أرصدة هذه الحسابات.

وتتلخص إجراءات تدقيق المصروفات المستحقة فيالآتي:

- طلب كشف تفصيلي بهذه المصروفات مستحقة الدفع؛
- تدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها للتأكد من صحة تقييمها؛
- القيام بمراجعة قيود التسوية الخاصة بها، وتتبع ما يطرأ على هذه الأرصدة وجديتها.

المبحث الثالث: مراجعة حسابات التسيير

تعتبر الإيرادات والنفقات المكونات الأساسية لحساب التسيير ولذلك سنتناول كيفية مراجعتها كل على حدى في مطلبين منفصلين.

المطلب الأول: مراجعة الإيرادات

سنتناول في هذا المطلب كيفية مراجعة الإيرادات وذلك عن طريق:

1. تبويب الإيرادات في قائمة الدخل

- يجب الفصل بين الإيرادات الناتجة عن النشاط المعتاد للشركة والإيرادات الغير عاديةوالمتكررة؛
- يجب إظهار صافي رقم المبيعات دون عمل المقاصة بينه وبين تكلفة المبيعات؛
- في حالة كبر مبلغ مردودات المبيعات، فيستحسن إظهارها على وجه القائمة؛
- يفضل إتباع مفهوم داخل النشاط الجاري عند إعداد قائمة الدخل كما يستحسن إعدادها علىأساس الخطوات المتعددة. [1]

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "مرجع سبق ذكره، ص 243 - 244.

الفرع الأول: الرقابة الداخلية على المبيعات

تعتبر المبيعات (سواء للسلع أو الخدمات) المصدر الرئيسي للإيرادات في أي مشروع لذلك يجب أن يتأكد المراجع من وجود إجراءات رقابة داخلية محكمة على المبيعات حيث تقسم الرقابة الداخلية بين الأقسام المختلفة التالية: [2]

1. **قسم المبيعات:** وهو القسم المخول بالموافقة على البيع، فعند استلام طلب الشراء بالأجل يقوم هذا القسم وبعد التأكد من وجود البضاعة المطلوبة بعمل أمر البيع ومن عدة نسخ مرقمة تسلسليا ومسبقا وترسل إلى الأطراف التالية:

- قسم الائتمان، وهو القسم المسؤول عن الموافقة على البيع بالأجل وحسب سياسات الشركة والحد الأعلى المسموح به للبيع بالأجل لهذه الجهة، كما يجب عدم القيام بإجراءات البيع إلا بعد موافقة هذا القسم؛

- نسخة ترسل إلى المخازن وهو تخويل للمخازن لإرسال البضاعة إلى قسم الشحن؛

- نسخة ترسل إلى قسم الشحن؛

- نسخة ترسل إلى قسم المحاسبة (الذمم المالية)؛

- نسخة تبقى في الدفتر.

2. **قسم الشحن:** بعد استلام البضاعة من قسم المخازن يقوم هذا القسم بمقارنة البضاعة مع المعطياتالتي لديه وبعد التأكد من المواصفات يقوم بعمل مستند شحن وبعدة نسخ ومرقم بالتسلسل ومسبقا وهذا المستند برهان على حدوث عملية البيع ويرسل نسخ منها إلى:

- نسخة من البضاعة إلى العميل (الزبون)؛

- نسخة إلى قسم المبيعات الإعلامهم بشحن البضاعة وهذه النسخة مهمة بالنسبة لقسم المبيعات لأجل سحب أمر البيع الموجود في الملف للموقوفات للبرهان بإكمال عملية البيع؛

- نسخة إلى قسم المحاسبة (الذمم المدينة) وفي هذه المرحلة يقوم هذا القسم بالقيد في الدفاتر من ح / فلان إلى ح / المبيعات؛

- نسخة تبقى في الدفتر لدى قسم الشحن.

[1] إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة، معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 213 - 214.

3. قسم المحاسبة: هذا القسم يستلم نسخة من أمر البيع ونسخة من أمر الشحن ومن ثم يقوم بتحضيرالفواتير المرسلة إلى الزبائن بعد:

- مقارنة التفاصيل بموجب مستندات الشحن مع أوامر البيع وطلبات الشراء؛
- التأكد من تفاصيل واحتساب الفواتير بالنسبة إلى الكميات، السعر، السماحات قبل إرسالها إلىالزبائن.

الفرع الثاني: أهداف وإجراءات مراجعة الإيرادات

وفيما يلي نستعرض الأهداف التي يرمي إليها المراجع من وراء تحقيق الإيرادات مع بيان بعض الإجراءات التي يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف: [1]

1. التأكد من صحة التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بالمبيعات: لتحقيق ذلك يتبع ما يلي:

- فحص عينة من العمليات مستنديا أو حسابيا من أول قيدها في اليومية ومرورا بترحيلها إلى الحسابات وصولا للتر صيد؛
- تتبع العمليات النقدية إلى شريط المبيعات بالات تسجيل النقدية أو إلى المستندات المؤيدة العملية البيع مثل إيصالات البيع النقدي؛
- تتبع المبيعات الآجلة إلى الإشعارات الصادرة من قسم الائتمان وإلى إيصالات البيع الآجل الصادرة من قسم الحسابات؛
- فحص واختيار نظام الترقيم التسلسلي لإيصالات البيع وكذلك كشوفات الإيصالات الصادرة؛
- اختبار الحد الفاصل للمبيعات وخاصة تلك المبيعات التي تمت في نهاية الفترة وذلك لتجنب

إدخال مبيعات فترة معينة في فترة أخرى.

2. التحقق من رصيد الإيرادات (المبيعات) واختبارمدى الثبات في تصنيف وتبويب البنودوتسجيل العمليات المختلفة للإيرادات: وذلك بعمل الآتي:

- اختبار التبويب السليم للإيرادات والتحقق من أن الإيرادات الخاصة بالنشاط المعتاد قد فصلت عن تلك الخاصة بالنشاط غير المعتاد؛
- التحري عن الأسباب وراء التغيرات الكبيرة في رقم المبيعات من فترة لأخرى إن وجدت؛
- البحث والاستقصاء عن أية بنود غريبة تكون قد أدرجت ضمن الإيرادات والتحقق من نشأتها.

[1] إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة، معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 315 - 317.

3. التأكد من أن جميع الإيرادات التي سجلت قد حققت فعلا.

حيث أن كثيرا من الشركات تغالي في بند الإيرادات بهدف تحسين نتائج أعمالها وبالتالي مركزها المالي، ولذلك يجب على المراجع التحقق من سياسة المؤسسة بخصوص نقطة تحقق الإيرادات والتي هي عادة نقطة البيع والتأكد من ثبات التطبيق.

المطلب الثاني: مراجعة المصروفات

سنتطرق في هذا المطلب إلى تبويب المصروفات على قائمة الدخل وأهداف الرقابة الداخلية عليها ثم أهداف مراجعتها وكذا الإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف: [1]

الفرع الأول: تبويب المصروفات على قائمة الدخل والرقابة الداخلية عليها

قبل أن تعرض الرقابة الداخلية على المصروفات لابد من تسليط الضوء على تبويبها ضمن قائمة الدخل.

1. تبويب المصروفات على قائمة الدخل

- المصروفات أو الخسائر المتعلقة بنشاط المؤسسة المعتاد يجب أن تبوب منفصلة عن تلك الخاصة على النشاط الغير معتاد؛

- بعض المصروفات أو التكاليف المهمة مثل تكلفة المبيعات، الإستهلاكات، مصاريف الضرائب وغيرها، يجب أن تكون موضحة ومبوبة لوحدها على قائمة الدخل (أي أنها غير مدمجة مع بنود أخرى)؛

- في حالة إتباع الشركة لنظام الجرد الدوري، يجب تبيان مكونات تكلفة المبيعات بوضوح مثل بضاعة أول مدة، المشتريات وبضاعة أخر مدة؛

- في حالة الشركات الصناعية يجب أن يكون هناك جدول مرفق بقائمة الدخل يبين كيفية احتساب تكلفة البضاعة المصنعة.

2. أهداف الرقابة الداخلية على المصروفات

- أن المصاريف قد سجلت وبوبت على أساس المسؤولية أو الوظائف أو أي أساس آخر(بشرط ثباته)؛

- أن هناك مقارنة دورية بين المصروفات الفعلية والمعيارية؛

- أن كل المصروفات مؤيدة بمستندات مصادق عليها.

الفرع الثاني: أهداف إجراءات التحقق من المصروفات

[1] إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة، معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 317 - 318.

فيما يلي بعض الأهداف التي يرمي إليها المراجع من وراء التحقق من المصروفات وكذلك إجراءات التحقق للوصول إلى هذه الأهداف: [1]

1. التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاترولتحقيق ذلك يتبع الآتي:

- المراجعة الحسابية والمستندية لعينة من المصروفات من أول إثباتها في اليوميات المختلفة إلى ترحيلها وترصيدها في الحسابات الخاصة بها؛
- اختبار وفحص القيود الخاصة بتكلفة المبيعات ومقارنتها بأوامر الشحن الصادرة حيالها؛
- اختبار وفحص كيفية احتساب تكلفة العمل وتتبع الاستقطاعات حتى الوصول إلى صافي المدفوع؛
- التأكد من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بالخصم المسموح به وذلك بمراجعة المدفوعات الخاصة بالعملاء مع مراعاة مدة الائتمان الممنوحة؛
- التأكد من وجود وتطبيق سياسة واضحة للتفرقة بين المصروفات الإرادية والمصروفات الرأسمالية واختبار مدى الثبات في تطبيقها.

2. التحقق من أرصدة حسابات المصروفات الظاهرة بقائمة

الدخل ولتحقيق ذلك يتبع الآتي:

- اختبار مدى الثبات في تبويب وتصنيف المصروفات المختلفة؛
- التحري عن أسباب الاختلاف الكبيرة (إن وجدت) في أرصدة بعض المصروفات من فترة لأخرى؛
- التحري عن أسباب الانحرافات بين المصروفات الفعلية والمصروفات المعيارية.

3. التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات

وذلك بإتباع ما يلي:

- تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمبيعات وذلك للتحقق من مدى تحقيق الإيرادات؛
- : تحديد ومعرفة الفاصل للمشتريات وذلك للتحقق من صحة تسجيل المصروفات الخاصة بالفترة تحت المراجعة؛
- البحث عن أي التزامات لم تثبت بالدفاتر وذلك باستخدام نفس الإجراءات التي سبق ذكرها؛
- اختبار وفحص حسابات الأصول الثابتة للتحقق من أنه ليس هناك مصروفات قد رسملت والتي كان من المفروض اعتبارها مصروفات إرادية لنفس الفترة.

[1] إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة، معايير وإجراءات، مرجع سبق ذكره، ص 318 - 320.

4. التأكد من الإفصاح عنها في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

من النقاط الهامة في الإفصاح عن المصروفات في البيانات المحاسبية هو إظهار طريقة تقييم البضاعة وتصنيفها إلى: [1]

- بضاعة تامة الصنع؛
- بضاعة تحت التصنيع؛
- مواد أولية؛
- في حالة أن البضاعة أو صنف منها مرهون أو أعطي كضمان، يجب ذكر ذلك فيالإيضاحات.

5. الحصول على رسالة تمثيل

رسالة التمثيل عادة ما تبين مسؤولية الإدارة في المحافظة على البضاعة وتقييمها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأنها ملك للمؤسسة، وكذلك تبين الصالحة منها والراكدة والتالفة.

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص230.

خاتمة الفصل:

من خلال عرضنا لمهمة المراجعة وكيفية التحقق من حسابات الميزانية والتحقق من حسابات الاستثمارات، تم الوصول إلى نتائج يمكن تلخيصها في أن مراجعة الحسابات تعتبر أطول خطوة في هذه الدراسة، فالمراجع يقوم بجمع كل الأدلة والقرائن الضرورية بغرض الاعتماد عليها في دراسته.

كما أن مراجعة الحسابات أصبحت إحدى الأدوات التحليلية التي تجعل كل مؤسسة تهتدي إليها لتصحيح الإختلالات والانحرافات كما أنها تبرز وتوضح مدى مصداقية وصحة الوثائق والقوائم المالية التي تتعامل بها المؤسسة.

كما على المراجع القيام بمراجعة الحسابات في ظل المعايير المتعارف عليها والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا، ومن أجل الحفاظ عليها من أي سوء استغلال أو تلاعبات يمكن أن تطرأ على الوثائق التي قام المراجع بمراجعتها وذلك حتى يستفيد الملاك، المسيرين، المتعاملين مع المؤسسة وكل من يهمهم الأمر وذلك من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات وترشيدها وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الخاتمة العامـــــة

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن مهمة التدقيق تحتاج إلى توفر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة وإلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبأنظمة المحاسبة المالية التي يقوم بفحصها انتقاليا من أجل إعطاء رأي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للقوائم المالية إذا كانت مطابقة للمبادئ المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك يبين المركز المالي للمؤسسة مدعمة رأيه بالأدلة والبراهين هذا من جهة, أما من جهة أخرى فإن التدقيق يخدم عدة طوائف تستخدم القوائم المالية وتعتمد على تقرير لاتخاذ قراراتها ورسم سياستها ومن بين هذه الطوائف المستثمرين ورجال الأعمال والهيئات الحكومية والمساهمين وذلك في ظل الظروف الاقتصادية لكونها ترفع المركز المالي خاصة عندما تكون التقارير سليمة من خلال التعبير الدقيق والسليم للحسابات الختامية، وهذه التقارير يقدمها المدقق سوءا كان داخلي أو خارجي أي داخل أو خارج المؤسسة, حيث تقوم الجهات المختصة بتعيين هذا الأخير باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة سوءا كان ذلك يخص التصحيح الأخطاء أو تقديم الحلول والاقتراحات من أجل تفادي الاختلاس والغش أو تقديم قرارات مستقبلية للإدارة حول قضايا ذات الطابع المالي مثل الرقابة والتقديرات وهذه الأهداف تسعى لترشيد القرارات وذلك من أجل تحسين نتائج المؤسسة، ومنه نجد أن التدقيق أحد العوامل المؤثرة في المردودية لأن الملاحظات التي يعطيها المدقق تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة وبالتالي ارتفاع فعالية المؤسسة إلى الأحسن.

ومنه نتوصل إلى النتائج التالية :

1. النتائج المتوصل إليها :

- مر التدقيق بعدة تطورات و عرف عدة مفاهيم إذن فهو علم قائم بذاته؛
- يتوفر التدقيق على عدة معايير التي يستعين بها المدقق لأداء مهنته, كما يشمل على أنواع مختلفة؛
- ضرورة وجود التدقيق في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها، فغيابه يعني زوال المؤسسة؛
- يعتبر المدقق الجوهر الأساسي في عملية التدقيق؛
- التدقيق الجيد يؤدي إلى ترشيد القرارات وبالتالي الإرتقاء بفعالية المؤسسة؛
- يعتمد التدقيق على معايير يجب توفرها في المدقق وهي ضرورية مثل التأهيل العلمي والمهني, أخلاق المهنة, الخبرة والالتزام بالقواعد؛
- للمدقق حقوق يتمتع بها, كما عليه واجبات و مسؤوليات؛ .
- تعتبر الرقابة الداخلية الأساس الذي يعتمد عليه المدقق عند وضع خطة العمل؛
- المردودية ليست هدف بل غاية تسعى من ورائها المؤسسة إلى تحقيق استراتيجيتها,

و لقد قمنا بالإجابة على الفرضيات التي تطرقنا لها في المقدمة.

2-الإجابة على الفرضيات:

- المؤسسة التي لا تراجع نفسها محكوم عليها بالزوال لأنها بدون مراجعة لا يمكن رسم سياسات واضحة من اجل أهدافها المسطرة و لا يمكنها اكتشاف الانحرافات ومواجهة الغش والإختلاس المعوقات التي تصطدم بها في ظل بيئة مليئة بالأخطار؛
- إن تقرير المراجع يعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية و هذا ما ينطوي عليه من نقاط تبرز مدى مطابقة القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و مدى عدالة الصورة التعبيرية لها بالإضافة إلى التوصيات التي يقدمها؛
- هذه المهنة لم تعطي لها قيمتها الحقيقية في الجزائر وذلك لطبيعة الفرد الجزائري. من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الوصول إلى بعض الاقتراحات والتوصيات التي تساعد المؤسسة مستقبلا:
- لتجنب حدوث الاختلالات و الانحرافات الناتجة عن تداخل الوظائف على مؤسسة
- إتباع سياسة الجرد الفجائي من اجل تقوية نظام الرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون هنالك مدقق داخلي آخر ففي حالة غياب المدقق الرئيسي لابد منوجود من يخلفه في مهامه.

و من خلال عرضنا للبحث حول موضوع دراستنا من الجانب النظري نكون قد توسعنا فيه و لو بشكل بسيط لتوضيح فضولنا لأنه ضمن إختصاصنا إذ يعتبر المدقق المحرك الأساسي والفعال في عملية التدقيق التي تخدم التسيير في المؤسسة لمساعدتها على ترشيد قراراتها و المساهمة في تطورها و إستمراريتها, كما نرجو من الله تعالى أن يكون في مستوى الشهادة التي سننالها وأن يكون بحثنا يساهم في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

3-التوصيات والإقتراحات:

سنحاول أن نعرض في هذا المطلب بعض الاقتراحات و التوصيات التي كنا نراها ضرورية من اجل تصحيح الاختلالات الضرفية ومن اجل تخطي عقبات الخسارة و ذلك في حدود الإمكانيات و الخبرات المتاحة من اجل أفضل تطبيق لاستقلالية الأداء امثل مصداقية في تصوير النتائج والتحليلات التي توصلنا إليها وفي ظل هذا الإطار نقترح ما يلي:

1. ضرورة تفصيل نظام المراجعة الداخلية و ذلك من اجل رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وضمان تحقيق أحسن للمعلومات تتسم بالمصداقية.
2. منح المدقق الداخلي كامل الحرية والصلاحية في أداء مهامه.
3. وجوب تفصيل نظام الموازنات التقديرية و إشراك جميع الدوائر و ذلك من اجل معالجة الانحرافات وتوضيح المسؤوليات (عقد اجتماعات، تحسين النظام الحالي للموازنات التقديرية).
4. تعيين مدقق داخلي مستقل عن الوظائف الأخرى (أي أنه لا يقوم بأي وظيفة أخرى).
5. الإعتماد على الرقابة داخل المكاتب و الورشات الصناعية.
6. اقتصار على العمال الرئيسيين فقط و ذلك من اجل تقليص كتلة الأجور التي تضغط على الميزانية.
7. وجود دليل لتدفق المستندات والسجلات التي تشكل نظام معلومات حتى يمكن تسهيل عمليات المعالجة المحاسبية.
8. تطبيق عقوبات على العمال أثناء الغيابات خاصة ذوي المناصب الحساسة.

الكتب:

1-1 الكتب باللغة العربية :

- أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000

- أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العلمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية، 1996

- إدريس عبد السلام الشتوي، المراجعة، معايير وإجراءات،الطبعة الثالثة، دار النهظة العربية،لبنان،1996

- حامد طلبة محمد أبو هيبة, أصول المراجعة، الطبعة الأولى، دار النشر زمزم، الأردن، 2011،

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعلمية "دار وائل للنشر،لاردن،2000.

- سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الأولى 2009

- عبد الفتاح صحن وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة2004

- عبد الكريم، علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المؤسسات التجارية والصناعية، عمان، 2002،

- عبد الوهاب نصر شحاتة ، السيد شحاتة ، الرقابة و المراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة الأسواق المال ، الدار الجامعية2005-2006

- عمور عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري في الجزائر، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000

- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، طبعة 2009

- محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات ،الاطار النظري و الممارسة التطبيقية، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ابن عكنون،الجزائر،2005

- محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات ،الاطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ابن عكنون،الجزائر 2002-2003.

- محمد سمير الصيان ، عبد الله هلال ، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2007

- محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت،1990

- مولود ديدان ، مهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، دار بلقيس للنشر ، الدار البيضاء، الجزائر2010

- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن،،2006-

2-1 الكتب باللغة الفرنسية:

Mohamed bouhdida, dictionnaire des finances, des affaires et de management (CASBAH édition2000)

Jaques Bernard,théorie et pratique de l'audit interne, ED: organisation, paris, 2000

Hamini Allal, le contrôle interne et l'élaboration du bilan comptable (opuAlger 2003):

2-الرسائل الجامعية:

-بن دادة أمينة أهمية التدقيق المحاسبي في إتخاد قرارات المؤسسة مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت اشراف بن شني يوسف ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم 2012-2013

-أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في إتخاذ القرارات في المؤسسة، مذكرة تخرج ماستير في علوم التسيير ، جامعة مستغانم ،2012-2013

-دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال ،جامعة ورقلة ، 2005 /2006

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وإبراز أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات وتأثيرها على المؤسسات من حيث إستمراريتها، حيث عرفت مهنة المراجعة انتعاشا و انتشارا في الوقت الحالي كنتيجة لتطور الاقتصادي الذي يعرفه سوق المال والأعمال اليوم وكنتيجة لاتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق أصبح التدقيق يشهد طلبا متزايدا سواء من أطراف داخلية من ملاك، مسيرين، مساهمين... الخ، أو أطراف خارجية من بنوك، موردون، عملاء، إدارة الضرائب... الخ، وذلك من اجل الحصول على ثمرة المراجعة والمتمثلة في الرأي الفني المحايد الذي يصدره مراجع الحسابات عن عدالة القوائم المالية ومدى تصويرها للمركز المالي وتشخيصها لنتيجة دورة الحسابات.

ويعد التدقيق المحاسبي المرآة العاكسة والبوصلة المساعدة لاتخاذ القرارات، وخاصة المهمة منها وذلك من خلال مراجعة الحسابات، مراجعة مختصرة وشاملة للقوائم المالية المصادق عليها من طرف محايد وهو "المراجع"، وتكون كأدلة إثبات في حالة الحاجة إليها.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الحسابات، الرقابة المحاسبية، القوائم المالية، ترشيد القرارات،مراجعة الحسابات

Abstract:

-This study aimed to present and highlight the importance of accounting and auditing in rationalizing decisions and their impact on institutions in terms of their continuity, as the audit profession witnessed a boom and spread at the present time as a result of the economic development that the money and business market knows today and as a result of Algeria's direction to the market economy, auditing is witnessing a demand Increasingly, whether from internal parties such as owners, managers, shareholders, etc., or external parties from banks, suppliers, clients, tax administration... etc., in order to obtain the result of the audit represented by the neutral technical opinion issued by the auditor on The fairness of the financial statements and the extent of their representation of the financial position .and its diagnosis of the outcome of the accounting cycle

Accounting audit is the reflective mirror and the compass that helps in making decisions, especially the important ones through auditing. A concise and comprehensive review of the financial statements approved by a neutral party, which is the "auditor", and as evidence in case it is needed.

Key words: auditing, accounting control, financial statements, rationalization of decisions, auditing